

تقرير:

الفجوة بين أعلى الرواتب

في إسرائيل وأدائها

تصل الى ٧ أضعاف!

صفحة (٤) ة

دراسة إسرائيلية:

«تراجع حاد ومتواصل

في دعم اليهود

الأميركيين لإسرائيل!»!

صفحة (٥) ة

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٨/٧/٣١ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٤٣٩ العدد ٤٢٢ السنة السادسة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

لجنة المتابعة العليا والقائمة المشتركة

تتخذان سلسلة قرارات للحراك ضد «قانون القومية»!

«القرارات تقضي بالحراك على المستوى المحلي ومستوى الشعب الفلسطيني عامة وأيضاً على المستوى الدولي

* دعوة النواب العرب في الائتلاف لتقديم استقالتهم على غرار بهلول*



سيفلي يميني بعد إقرار قانون القومية العنصري.

مشددة على أن هذا قانون كولونيالي عنصري يؤسس قانونياً للأبارتهايد، ويتنكر للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ويسد الطريق أمام أي حل عادل للقضية الفلسطينية».

وقالت الكتلة في بيانها إنها أجمعت على ضرورة العمل على تنفيذ قرارات لجنة المتابعة وإنتاج النشاطات، التي أقرها اجتماع سكرتاريا المتابعة الأسبوع المنصرم، وتدعو الكتلة جماهير شعبنا وكل المناهضين للعنصرية إلى التجنّد للمشاركة في المظاهرة القطرية في تل أبيب يوم السبت ١١ آب ٢٠١٨، كما تؤكد المشتركة على ضرورة الإسراع في تنظيم الإضراب العام للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحشد الطاقات الجماهيرية

العقد المؤتمر الوطني للجماهير العربية الفلسطينية في الداخل، والتحرك الموحد على المستوى الدولي، وتفعيل حراك شعبي واسع في كافة المناطق وعلى كافة المستويات لتصعيد الرد ضد قانون القومية المعادي لشعبنا وحقوقه التاريخية والحياتية».

وقالت المشتركة ردا على استقالة النائب بهلول إن «القائمة المشتركة تؤكد أن استقالة النائب «زهير بهلول هي نتيجة طبيعية لصهيونية «المعسكر الصهيوني» وقيادته، وترى أن على النواب العرب في الائتلاف أن يقدموا استقالتهم خاصة نظراً إلى أن أحزابهم هي التي مرت وأقرت قانون القومية البغيض».

نتنياهوو يتمترس أمام الضغوط الرامية إلى تعديل «قانون القومية»!

«قناة الضغط الأبرز على نتيناهو لتعديل القانون هي مطالبات قيادات دينية وسياسية من الطائفة الدرزية رأت نفسها متضررة من القانون»

أقلية تربط مصيرها بدولة إسرائيل، ولكن ليس من خلال تغيير قانون القومية»، وأعلن أنه نقل اقتراحا كهذا إلى رئيس الحكومة نتيناهو.

وقال وزير المالية موشيه كحلون، رئيس حزب «كولانو»، في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه يجب تصحيح «قانون القومية»، بشكل يمنع المساس بالطائفة الدرزية، كما طالب بتعديل قانون استئجار الأرحام، الذي يمنع صيفته القائمة أزواج مثليي الجنس من الذكور بتربية أطفال. وقال كحلون إن «سنن قانون القومية جرى يتسرع -لقد أخطأنا وعلينا أن نصحح»، وكذا بالنسبة لقانون استئجار الأرحام.

وأضاف كحلون «إن الجمهور الأخير في دولة إسرائيل الذي نريد المس به هو الطائفة الدرزية»، وأعلن كحلون أنه وافق مسبقاً على الالتماس للمحكمة العليا ضد القانون الذي قدمه عضو الكنيست أكرم حسون، من حزبه كولانو، ومعه نائبان درزيان آخران، هما حمد عمار من حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وصالح سعد من حزب «العمل»، وقال «إن حسون يقود هذا الالتماس بالتنسيق معي، ونحن نفهم أهمية الطائفة الدرزية، وأنا أجبها بشكل خاص».

وقالت الرئيسة الجديدة للمعارضة البرلمانية، عضو الكنيست تسيبي ليفني، بعد لقاءها الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ موفق طريف، «إنه ليس فقط حلف الدم، بل يجب أن يكون حلف المتساوين»، وقالت إنها قدمت لطريف نسخة من «وثيقة الاستقلال»، «التي يجب تخصيصها بقانون، فهي تقر بانها دولة الشعب اليهودي، وأيضا المساواة للجميع، لكل مواطني إسرائيل، وهذه ليس مئة للدروز أو للعرب، بل هذا هو مفهوم أن تكون إسرائيليون ويهودا»، بحسب تعبيرها.

ووفقاً للتقديرات، فإن كيفية التعامل مع مطالب الطائفة الدرزية ستكون أوضح، في الأيام القليلة المقبلة، وخاصة إذا ما تصاعد الحراك في هذا الخصوص.

إن «قانون القومية يرسي، في إطار قانون أساس، علمنا (رابتا) ونشيدنا الوطني ورموز الدولة وكون القدس عاصمتنا الأبدية. هل لم يكن أباء الحركة الصهيونية يقبلون بذلك؟ على مدار عشرات السنوات تعظنا المعارضة بأنه يجب الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ من أجل ضمان كون إسرائيل الدولة القومية الخاصة بالشعب اليهودي التي ستكون ذات أغلبية يهودية.

فجأة، عندما نسن القانون الأساس الذي يضمن ذلك بالتحديد، يحتج اليسار على ذلك، يا له من نفاق».

وقال نتيناهو أيضا «على عكس الأقوال الفاحشة التي نسمعها من متحدثي اليسار والتي نتيجتها هي تشويه سمعة الدولة اليهودية، فقد تأثرت بمشاعر إخواننا وأخواتنا أبناء وبنات الطائفة الدرزية. أود أن أقول لهم، لا يوجد أي شيء في هذا القانون يمس بحقوقكم كمواطنين متساوين في دولة إسرائيل. لا يوجد فيه أي شيء يمس بمكانة الطائفة الدرزية الخاصة في دولة إسرائيل. إن الشعب الإسرائيلي، وأنا جزء منه، يحكم ويقدركم، نقدر الشراكة والتحالف بيننا كثيرا».

وتابع نتيناهو قائلاً «أعي مشاعر أبناء الطائفة الدرزية. ولذلك التقيت خلال الأيام الأخيرة مع قيادات درزية وسأواصل هذا الحوار بغية إيجاد حلول مستلبي تلك المشاعر وستعتبر عن الشراكة المتميزة التي توجد بيننا. أعدكم بأن شراكة المصير هذه ستزاد أكثر وأكثر».

واخترق الجدل حول مكانة الدرور صفوف الائتلاف الحاكم، فقد قال رئيس تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، في منشور له في شبكة فيسبوك «إن قانون القومية لا يتعلق بحقوق الفرد لمواطني إسرائيل، وإنما بالبعد القومي للدولة. وكان علينا منذ البداية أن نستوعب الجمهور الدرزي، وجيد أن هذا يتم الآن. إن الاتجاه الصحيح لرأب الصدع مع الجمهور الدرزي، هو سنن قانون خاص يعترف بأهمية التحالف مع الطائفة الدرزية، والطائفة الشركسية، وكل

عقدت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل، الأسبوع الماضي، اجتماعا لهيئة السكرتارية، واتخذت فيه سلسلة من القرارات للحراك ضد «قانون القومية» الإسرائيلي على المستوى المحلي، وعلى مستوى الشعب الفلسطيني عامة، وعلى المستوى الدولي، وخاصة أمام هيئات دولية وعالمية.

ومن بين القرارات، التي تم اتخاذها، القيام بمظاهرة كبيرة في وسط تل أبيب، يوم ١١ من شهر آب المقبل، والشروع بالتوقيع على عريضة ترفض القانون، مع طموح للوصول إلى نصف مليون توقيع، وهذا يعني غالبية البالغين من فلسطينيي الداخل. في حين سيواصل التشاور بشأن تقديم التماس إلى المحكمة العليا، تكون المتابعة شريكة فيه، وذلك بالتنسيق مع مركز «عدالة» الحقوقي، وبالتشاور مع أطر حقوقية أخرى.

كما قرر الاجتماع عرض اقتراح، في لقاء قريب مع كافة الفصائل الفلسطينية، للقيام بإضراب عام يشمل الكل الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ضد «قانون القومية».

وعلى الصعيد الدولي، فإن لجنة المتابعة ستسرع وفدا لعقد لقاءات في الأمم المتحدة والهيئات الحقوقية فيها، وأيضا لعقد لقاء مع الاتحاد الأوروبي. ويدير في شبكات التواصل الاجتماعي جدول حول مطلب عدة أوساط باستقالة كل أعضاء القائمة المشتركة من الكنيست، كخطوة احتجاج على «قانون القومية»، إلا أنه يبدو أن هذا الخيار ليس قائما لدى الأحزاب الأربعة التي تشكل القائمة المشتركة، في حين يقترح التجمع الوطني الديمقراطي تجميد عمل نواب الكتلة في الكنيست لمدة شهر، مع بدء الدورة الشتوية المقبلة، على أن يتم عقد اجتماعات للقائمة في مكاتب لجنة المتابعة في الناصرة، بموازاة جلسات الكنيست، إلا أن الأحزاب الثلاثة الأخرى المشكلة للقائمة تتحفظ من هذا الاقتراح، غير أنه تم الاتفاق على مواصلة البحث في الاقتراح.

وقد تاجت مطالب الاستقالة في أعقاب إعلان عضو الكنيست زهير بهلول من حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني» استقالته من الكنيست بعد ثلاثة أشهر، أي عند بدء الدورة الشتوية، احتجاجا على القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست، وفي شبكات التواصل هناك من رأى أنها خطوة جريئة، يجب أن يُحتذى بها. وفي المقابل هناك من ذكر بأن بهلول كان ينوي الاستقالة منذ فترة ليست قصيرة، ولكنه اختار هذا التوقيت لاحتياجه.

وقد عقدت كتلة القائمة المشتركة اجتماعا تشاوريا لها يوم الأحد الأخير في مدينة حيفا، وأصدرت بيانا دعت فيه «إلى الإعلان عن يوم تمرير قانون «دولة القومية اليهودية» كيوم عالمي لمناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي،

نتيناهو يتمترس أمام الضغوط الرامية إلى تعديل «قانون القومية»!

«قناة الضغط الأبرز على نتيناهو لتعديل القانون هي مطالبات قيادات دينية وسياسية من الطائفة الدرزية رأت نفسها متضررة من القانون»

تتواصل الضغوط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتيناهو من أجل إجراء تعديل على «قانون القومية»، الذي أقره الكنيست يوم ١٨ تموز الماضي، وبالإساس من أجل إدراج مصطلح «المساواة» في الحقوق، بقصد الحقوق المدنية، بحسب طلب أحزاب وأوساط صهيونية، منها من هي في الائتلاف الحاكم، وحتى من اليمين المتشدد.

وقد تصاعدت هذه الضغوط تحت تأثير احتجاجات أبناء الطائفة العربية الدرزية، التي أخذت قيادات روحية وسياسية فيها منحى خاصا بها في المعركة ضد هذا القانون، في حين تدعو قوى وطنية من أبناء الطائفة إلى أن تكون المعركة وحدوية مع سائر أبناء فلسطينيي الداخل، الذين يواصلون حراكهم ضد القانون.

وتنتجه الأنتا إلى المظاهرة التي ستجري مساء يوم السبت المقبل في تل أبيب، بدعوة من أطر درزية، من تلك التي تدور في فلك المؤسسة الحاكمة وسياساتها، وبمشاركة أطر داعمة في الشارع اليهودي، ومن المتوقع مشاركة عشرات الآلاف فيها، خاصة وأن مطالب تلك الأطر تلقى أذانا صاغية حتى في أوساط اليمين، وباتت أحد مسارات الضغط على نتيناهو.

والتي نتيناهو مؤخرا شخصيات قيادية من الطائفة الدرزية في ثلاثة لقاءات، وكان الأول مع أعضاء كنيست من الائتلاف، ومعهم ضباط احتياط في الجيش الإسرائيلي، واللقاء الثاني كان مع الشيخ موفق طريف، رئيس الطائفة الروحي. والثالث كان مع رؤساء مجالس قروية درزية.

وأعلن نتيناهو، في اللقاءات الثلاثة، رفضه إجراء أي تعديل على «قانون القومية»، وفي المقابل أعلن موافقته على إقرار خطة خاصة لدعم القرى الدرزية، أو ذات الأغلبية الدرزية.

وخصص نتيناهو خطابه الافتتاحي في جلسة حكومته الأسبوعية يوم الأحد الأخير، لـ«قانون القومية»، وخاصة للرد على مطالب الدرور، إذ قال

صدر حديثاً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل



قبل أن يتسبب سنّ الكنيست الإسرائيلي بصورة نهائية، يوم ١٨ تموز ٢٠١٨، «قانون القومية»، الذي يعرّف إسرائيل بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، ويمنح أفضلية للغة العبرية على اللغة العربية، وكذلك للاستيطان اليهودي، كما يمنح حصرياً تقرير المصير في إسرائيل لليهود فقط، ويعتبر «القدس الموحدة»، عاصمة أبدية لإسرائيل، بتفجير الضجة الكبيرة الحالية، التي لا يتوقع لها أن تهدأ قريباً، ولدى التطرّق في سياق كلمة سابقة إلى الخلاف الإسرائيلي الداخلي المنذع بشأنه، عندما كان ما يزال «مشروع قانون»، مطروحا للتداول، أكدنا أنه في كل ما يتعلق بتحديد هوية إسرائيل ووظائفها تتفق الأحزاب الإسرائيلية الأساسية الليكود والعمل ويوجد مستقبل، والبيت اليهودي، وإسرائيل بيتنا، والحركة، في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

فمثلاً يحدّد حزب الوسط المعارض بوجود مستقبل، (علماني) رؤيته لهوية إسرائيل بوقله، في مقدمة برنامجه: «نحن نؤمن بأن إسرائيل تشكلت كدولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها».

كذلك يعرّف حزب العمل (معارض) في برنامجه الانتخابي الأخير إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي، وبناء عليه فإن حزب العمل يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل تخوم دولة إسرائيل. ويتم حل مشكلة هؤلاء اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولكن ليس من خلال منح حق العودة للاجئين».

أما حزب «الحركة» (معارض) فإن برنامجه الانتخابي يتضمن المبادئ التالية: «١- للشعب الإسرائيلي حق غير قابل للنقض في أن يكون له دولة سيادية في حدود أرض إسرائيل، وطنه القومي، التاريخي، الديني والثقافي؛ ٢- الهدف السياسي المركزي لحزب الحركة هو ضمان تثبيت دولة إسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي، دولة ديمقراطية بروح وثيقة الاستقلال، تعيش بسلام وأمن مع جميع جيرانها؛ ٣- إن ضمان بقاء إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها».

ومثل هذا التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسرائيلية الأساسية ضمن الائتلاف والمعارضة فحسب، بل أيضاً يتسحب على عهد النخب التي تعزف نفسها بانها ليبرالية، وتعتقد أن إسرائيل هي فعلاً دولة قومية للشعب اليهودي، ولا حاجة بتاتا إلى قانون يحدّد هويتها، وإن من شأنه أن يقوّض أسس الصهيونية ذاتها، كما لو أن ما يرد فيه يتناقض مع جوهر العقيدة الصهيونية.

للتعميل على موقف هذه النخب أوردنا في حينه أيضاً مقتطفات من «مذكرة» قدمها باحثان كيرمان من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في القدس (عمير فوكس ومردخاي كيرميتينسر) إلى اللجنة الزرارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين لدى بدء مناقشة مشروع القانون وتواتر متمسرا (مؤرخة في ٢٠١٤/٥/٢٠. انظر: موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على الشبكة).

و جرى استهلال هذه المذكرة بالعبارة التالية: على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، إلا إننا نعارض مشروع القانون المقدم مؤخرا في هذا الصدد، انطلاقاً من أننا نرى فيه مشروع قانون خطأ يمكن أن يخل بالتوازن الدقيق والحساس بين المكونين الأساسيين في تعريف وطابع الدولة، وهما: اليهودية والديمقراطية. ولا بدور الحديث هنا حول قانون اعترافي، وإنما حول قانون أساس محض يحدّد هوية الدولة. ومشروع القانون المقترح يخلو من التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشعب اليهودي وبين كونها دولة ديمقراطية، وذلك لأنه يقضي المكون الديمقراطي من مكانته المركزية إلى العاش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغيّر بصورة جذرية النظام الدستوري القائم في دولة إسرائيل منذ قيامها، ويتناول مشروع القانون هوية الدولة وسط التركيز على طابعها اليهودي وتقرّيز طابعها الديمقراطي، بل ويتجاهل كلياً أي مضمون في هذا الطابع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تقويضاً لأسس الصهيونية ذاتها... ومن هنا فإن مشروع القانون يلحق ضرراً، غير قابل للإصلاح، بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبصورة إسرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

وتؤكد المذكرة معارضتها لهدف مشروع القانون المقترح هذا، كما ورد شرحه في مقدمة القانون والتي ابدت (وهذا أمر لا خلاف بشأنه) أن هناك إجماعاً واسعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وتلفت إلى أنه في الواقع تؤكد مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية سنوياً، حقيقة هذا الاتجاه (التعريف)، وأنه ليس هناك ما يدعو للخشية من تماثل مواطني دولة إسرائيل مع مذهبها كدولة يهودية. ومن جهة أخرى، يدعي مقترح مشروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي». والسؤال: هل يشكل التشريع الإسرائيلي جواباً إزاء أفكار وتطلعات شعوب وقوميات أخرى؟ وهل يمكن القول بصورة جادة أنه قد نشأت حاجة كهذه في الفترة الأخيرة؟ فمذات إقامة الدولة وحتى الآن قبلت شعوب المنطقة بحق الشعب اليهودي في دولة، واعترفت بإسرائيل كدولة يهودية. فهل سيغير أصحاب الرأي المذكور موقفهم بعد سن مثل هذا القانون؟ فضلاً عن ذلك، ينبغي الإجابة باستقامة عن سؤال هل سيؤدي سنّ مثل هذا القانون إلى تقوية وتعزيز مكانة إسرائيل في العالم كدولة قومية للشعب اليهودي، أم أن ذلك سيضعف هذه المكانة؟

وفي هذا الخصوص تقول: في اعتقادنا أن سنّ هذا القانون سيشكل رافعة في أيدي القوى المعادية لإسرائيل للادعاء ضد شرعيتها كدولة يهودية. فمشروع القانون لا يعزّز فقط الطابع اليهودي للدولة، وإنما يوجه رسالة واضحة من انعدام الثقة، ورسالة تطرف وأصولية، وإن التكريس الدستوري لأمر بدهي (يهودية إسرائيل) إنما يدعو فقط إلى إعادة التفكير في هذه الأسس والبيدييات، بل وإلى تقويضها.

عند هذا الحدّ لا بدّ من استعادة تأكيدنا أن هذه المقتطفات تدل على معارضة القانون من ناحية مبدئية أو أخلاقية، وإنما فقط من ناحية ما قد يستثيره من ردات فعل في العالم. كما تدل على أن هذا التوجّه يعتبر من ناحية جوهره «يمينا معتدلاً»، نظراً إلى أنه من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط «إعطاء امتيازات مشروطة، في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في الداخل، وإلى أنه لا يقوم على أساس قيم عالمية ومتساوية، تتركز إلى الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية لهؤلاء الفلسطينيين.

ولعل الأتكى من ذلك، ما يمكن قرأته بين السطور السالفة، وهو أن إسرائيل ليست بحاجة قط إلى نص دستوري لتمييز اليهود للأفضل، ولإقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط، وغير ذلك، فهذا هو بالضبط ما فعلته الدولة بواسطة سياسة التمييز العنصري العامة التي انتهجتها حكوماتها المتعاقبة حتى الآن، إنما على نار هادئة، ومن دون أن تجاهر بذلك عياناً بيانياً، كي لا تُضبط وهي متلبسة بهذا التمييز. ومن ناقل القول إن جل ما ذكر أعلاه عكس نفسه، بيريح ساطع، في معظم النقاش الإسرائيلي الداخلي الذي أعقب سنّ القانون بصورة نهائية (طالع عرضاً له ص ٧)، مع وجود استثناءات قليلة أشير إليها في مادة أخرى حول «قانون القومية» تطلعونها على ص ٣.



القدس المحتلة: سياسات الحصار والإفقار والتمييز تترك بصماتها على المقدسيين كافة.

دراسة إسرائيلية جديدة:

خروج النساء الفلسطينيات في القدس إلى سوق العمل تنطوي على قوة اقتصادية واجتماعية كبيرة!

الدراسة تشير إلى ضرورة تعميق «دمج» الفلسطينين المقدسيين في المجتمع الإسرائيلي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مقابل تعميق الفصل بينهم وبين أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق الأخرى من الضفة الغربية

في المناطق الأخرى من الضفة الغربية*

معطيات وتوقعات

تشير المعطيات الرسمية المتوفرة عن العام ٢٠١٦ (كتاب الإحصاء الرسمي الصادر في العام ٢٠١٨) إلى أن عدد النساء الفلسطينيات المقدسيات المشاركات في قوة العمل قد بلغ، في تلك السنة، (١٣ ألف سيدة في سن ٢٥ - ٦٤ عاماً، وباقتراض أن نسبتهن سترتفع من ٢٠٪ في المتوسط (١٨٪) في العام ٢٠١٤ و ٢٢٪ في العام ٢٠١٦) إلى ٣٥٪، فهذا يعني تحقيق زيادة عددية إجمالية (غير صافية) تبلغ ٩٧٥٥ سيدة عاملة جديدة، ومع حسم نسبة البطالة، التي تبلغ اليوم ٩٪ من النساء الفلسطينيات المقدسيات، تكون الزيادة العددية الصافية ٨٨٧٧ عاملة فلسطينية جديدة، أما في السيناريو الثاني، المستند إلى «تقرير لجنة أكشطاين» المذكور، فإن الزيادة العددية غير الصافية ستبلغ ١٣٧١٣ وظيفة جديدة، أي زيادة صافية مقدراها ١٢٤٧٨ وظيفة جديدة (بعد حسم نسبة البطالة)، تعني ارتفاع نسبة النساء الفلسطينيات المقدسيات إلى ٤١٪.

بلغ متوسط أجور النساء العربيات في سن ٢٥ - ٦٤ عاماً في إسرائيل عموماً، في العام ٢٠١٦، ٥٠٢٢٠١٦ شيكلاً (غير صاف) في الشهر، غير أن متوسط أجور النساء الفلسطينيات المقدسيات العاملات هو أقل من ذلك، إذ بلغ في العام المذكور (٢٠١٦) ٤٢٩٦ شيكلاً (غير صاف). ومن هنا، فإن الفائدة الاقتصادية المتوقعة من الزيادة في نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل، في سيناريو تساويها مع نسبة النساء العربيات العاملات في داخل إسرائيل، تقدر بنحو ٣٨ مليون شيكل في الشهر، أي نحو ٤٥٧ مليون شيكل في السنة، أما في السيناريو الآخر، الأكثر تفاؤلاً (حسب «تقرير أكشطاين»)، فستبلغ الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي نحو ٦٤٣ مليون شيكل في الشهر، أي نحو ٦٤٣ مليون شيكل في السنة.

«الإضافة المحلية الجدية» وانعكاساتها

يقول معدا الدراسة إن هذه الزيادة، التي تتراوح بين ٤٥٧ و ٦٤٣ مليون شيكل في السنة، «تبدو إضافة ضئيلة للاقتصاد الإسرائيلي عموماً» (زيادة تتراوح بين ٠,٠٥٥ و ٠,٠٠٥ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن «النظر إليها بمنظار الاقتصاد المقدسي المحلي عامة، والمقدسي الشرقي خاصة، يبين أنها زيادة جدية جداً»، ذلك أن مجموع مداخيل المقدسيين الفلسطينيين المقدسيين يبلغ نحو ٣ر٥ مليار شيكل في السنة، ما يعني أن الزيادة المتوقعة من ارتفاع نسبة النساء الفلسطينيات المقدسيات العاملات وتساويها مع نسبة العربيات العاملات في داخل إسرائيل - ٣٥٪ (أي، زيادة نحو ٥٧ مليون شيكل سنوياً) تعادل زيادة سنوية بنسبة ٤٪ في إجمالي مداخيل الفلسطينيين المقدسيين العاملين (رجالاً ونساء)، بينما الزيادة المتوقعة من ارتفاع نسبتهن حسب «تقرير أكشطاين» - ٤١٪ (أي، زيادة نحو ٦٤٣ مليون شيكل في السنة) تعادل زيادة سنوية بنسبة ١٢٪ في إجمالي تلك المداخيل.

لمثل هذه الزيادة في مداخيل الفلسطينيين المقدسيين «انعكاسات واسعة وهامة، بالتاكيد، على وضعهم الاقتصادي - الاجتماعي وعلى قوتهم الشرائية ستتحسن في تحسين مستوى المعيشة لدى العائلات المقدسية الفلسطينية، وهذا ما ييرى الباحثان أنه «يستوجب استعداد تضمن إخراج عدد كبير من تلك العائلات من دائرة الفقر»، وخاصة على ضوء تدني متوسط الأجور التي يحصل عليها المقدسيون العاملون، سواء من الرجال أو من النساء.

إضافة إلى الفائدة الاقتصادية المترتبة على اتساع دائرة الفلسطينيات المقدسيات العاملات، كما أوضحتها الدراسة آنفاً، «ينبغي النظر، أيضاً، إلى التأثيرات الاجتماعية المترتبة عليها»، كما يقول الباحثان، مشيرين إلى أن «هذه التأثيرات الاجتماعية غير القابلة للتقدير الكمي في المدى القريب»، تشمل، من بين ما تشملها: «انخراط السكان العرب المقدسيين في سوق العمل، الانكشاف الثقافي الذي قد يخلق سيرورات تحديثية، تعزيز القطار النسائي من خلال الاستقلال الاقتصادي وتغيير المفاهيم بشأن مكانة العرب في القدس كمجموعة سكانية مساهمة في اقتصاد المدينة»؛ بمعنى، تعميق «دمج» الفلسطينيين المقدسيين في المجتمع الإسرائيلي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مقابل تعميق الفصل بينهم وبين أبناء الشعب الفلسطيني الأخرين في المناطق الأخرى من الضفة الغربية، وهذا ما ييرى الباحثان أنه «يستوجب استعداد السلطات المختصة وذات العلاقة، في الحكومة الإسرائيلية وفي بلدية القدس، لتوسيع وتطبيق الخطوات اللازمة لضمان زيادة مشاركة النساء العربيات في القدس في قوة العمل، مثلما حصل في أماكن أخرى، من ضمنها القطاع العربي في إسرائيل، مع ما يفرضه الواقع من ملاءمة هذه الإجراءات للظروف الخاصة والمميزة للنساء العربيات في القدس».

خبراء: الهزات الأرضية المتكررة في منطقة طبريا قد تزداد لتصل إلى هزة أرضية كبيرة ومدمرة!

مراقب الدولة: أي هزة أرضية قوية تتعرض لها إسرائيل يمكن أن تكبدها سبعة آلاف قتيل ونحو ٤٦ ألف إصابة ما بين طفيفة وصعبة، بالإضافة إلى تدمير ٩٥٠٠ منزل وتحول نحو ١٧٠ ألف شخص إلى مشردين

طالب مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد يوسف شابييرا، السلطات المسؤولة بتكثيف جاهزيتها لمواجهة احتمال وقوع هزة أرضية قوية في إسرائيل، وأكد أن لجنة التوجيه الوزارية التي أقامتها الحكومة الإسرائيلية لا تمتلك الصلاحيات اللازمة لفرض قراراتها على الوزارات المتعددة. وجاءت مطالبة شابييرا هذه في سياق تقرير جديد نشره قبل أكثر من أسبوع، وأشار فيه إلى أن أي هزة أرضية قوية تتعرض لها إسرائيل يمكن أن تكبدها سبعة آلاف قتيل ونحو ٤٦ ألف إصابة ما بين طفيفة وصعبة، بالإضافة إلى تدمير ٩٥٠٠ منزل وتحول نحو ١٧٠ ألف شخص إلى مشردين.

كما يمكن أن تلحق أضراراً بالأنبوب البحري الذي يوصل الغاز إلى إسرائيل، وهو ما قد يؤدي إلى أعطال في توفير الطاقة الكهربائية.

وكشف التقرير النقاب عن أنه لم يتم الاهتمام بترميم نحو ١٦٠٠ مدرسة كان من المفترض تقويتها لمواجهة الهزات الأرضية القوية، ولم يتم فحص مبان خاصة ليست في ملكية السلطات المحلية ويديرها آلاف الطلاب.

كما كشف عن عدم القيام بكل أعمال التقوية اللازمة للمستشفيات في شتى المناطق، وعن عدم امتلاك وزارة الصحة الإسرائيلية أي معلومات بشأن أوضاع مباني مؤسسات رعاية المسنين والمؤسسات العلاجية الأخرى التي يزورها آلاف المواطنين.

وأشار التقرير إلى وجود تقصير كبير في ترميم المنازل في المناطق القريبة من خطوط الصدع التي من المتوقع أن تتعرض لهزة أرضية قوية، وأكد أن الفنادق القريبة من تلك الخطوط معرضة هي أيضاً لتكبد أضرار فادحة، كما أن سبعين جسراً عرضة للانهيار.

وذكر التقرير أن سلطة المياه لا تصدر أوامرها إلى السلطات المخولة بإجراء دراسة لجاهزية شبكات المياه المتعددة، وشدد على أن أي ضرر يلحق بنابيب مياه الصرف الصحي يمكن أن يتسبب بتفشي الأمراض وتسرب مياه الصرف الصحي إلى مياه الشرب.

وأشار التقرير إلى وجود عراقيل كثيرة في استعداد المطارات الجوية لمواجهة هزة أرضية قوية. وجاء تقرير مراقب الدولة هذا بعد وقوع سلسلة من الهزات الأرضية الخفيفة في إسرائيل خلال الأسابيع القليلة الفائتة كان مركزها بحيرة طبريا (شمال)، لم تتجاوز قوة جميعها ٥،٤ درجة بحسب سلم ريختر.

كما في شابييرا سبق أن أصدر تقريراً خاصاً بهذا الشأن في العام ٢٠١٥، وحذّر فيه من الخطر المحتمل لهزة أرضية قوية.

احتمالات وقوع هزة أرضية قوية واردة

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية متطابقة أن الهزات الأرضية المتكررة في منطقة طبريا قد تزداد لتصل إلى هزة أرضية كبيرة ومدمرة قوتها ٦ حتى ٧ درجات بحسب سلم ريختر، تحدث مرة كل مئة عام.

وكانت المرة الأخيرة التي حدثت فيها هزة أرضية بقوة ١٩٢٧، ووفقاً للخبراء، أجرت معهم وسائل الإعلام الإسرائيلية مقابلات في إثر الهزات الأرضية الخفيفة، فإن التجربة المتراكمة في العالم أثبتت أن الاستعدادات التي تم اتخاذها قبيل حدوث هزات أرضية قوية وتسونامي أنقذت الكثير من الأرواح، وقلّصت الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمباني والأساسية.

وقال بعض هؤلاء الخبراء إن هزة أرضية قوية ستضرب إسرائيل، لكن في الوقت عينه أكدوا أنه ليس معروفًا متى سيحدث ذلك، وما هي قوة هذه الهزة الأرضية.

وقال الخبير الجيولوجي الإسرائيلي د. أريئيل هايمان إن هناك احتمالاً كبيراً لوقوع هزة أرضية قوية ومدمرة في إسرائيل تؤدي إلى مصرع الآلاف. وجاءت أقواله بعد أول هزتين أرضيتين خفيفتين ضربتا مناطق شمال إسرائيل وكان مركزهما على بعد ثمانية كيلومترات من طبريا، من دون التسبب بوقوع إصابات أو أضرار.

وأضاف هايمان، في حديث مع موقع «اللاه الإلكتروني، أنه ما من شك في أن هزة أرضية قوية ستضرب إسرائيل، لكن توقيتها غير معروف، وستكون بقوة ٦ حتى ٧ درجات وحتى أكثر، وتشبهية بالهزات التي وقعت في إيلات في العام ١٩٩٥ وكانت بقوة ٧,٢ درجة.

وتابع هايمان، «إننا في خطر دائم، لكن وقوع هزتين في اليوم لا يعني أننا معرضون للخطر بشكل أو بآخر»، ولفت إلى أن إسرائيل تقع على الشق السوري- الأفريقي وتتأثر من الهزات والزلازل التي تحدث على طولها، لذا فإن احتمال وقوع هزات أرضية وزلازل فيها قائم دائماً من دون قدرة كبيرة على تمييز توقيتها وقوتها.

وأشار هايمان إلى أنه في العام ١٨٣٧ وقعت هزة أرضية قوية بقوة ٦ حتى ٧ درجات وقامت بتخريب مدينة صمد في الشمال، ولقي آلاف الأشخاص مصرعهم خلالها، وأضاف: «يمكنني التاكيد بثقة أن هزة شبيهة ستحدث لكن لا يمكنني إعطاء أرقام دقيقة، فقط يمكنني القول إن هزة قوية ستحدث في إسرائيل وتؤدي إلى مصرع الآلاف».

وقبل نحو عام قال مدير لجنة التوجيه الوزارية الإسرائيلية للاستعداد للهزات الأرضية، أمير ياهف، إن المعلومات المتوفرة في إسرائيل والعالم تشير إلى أن هزة قوية ستضرب البلاد، لكن لا يمكن معرفة موعد وقوعها وشدها، الأمر الذي يضع سكان البلاد تحت وطأة خطر حقيقي.

وبحسب معطيات لجنة التوجيه، التي أصدرتها في حينه، فإن هناك نحو ٨٠ ألف مبنى، يتألف كل منها من ٣ طوابق وأكثر، شيدت قبل العام ١٩٨٠، أي قبل وضع مواصفات البناء المتكتم للهزات الأرضية، ولم تتم تقوية سوى ٢٠٠٠ مبنى منها، كما أن هناك نحو ٤٦٠٠ مبنى عام لم تُشيد بحسب

حيفا في قلب الخطر

وباشرت السلطات المحلية في إسرائيل الاستعداد لسيناريوهات حدوث هزات أرضية وزلازل كبرى من شأنها أن تحدث أضراراً واسعة النطاق.

وفي هذا الإطار استضافت بلدية حيفا، الأسبوع الفائت، مؤتمراً كان هدفه الاستعداد لاحتمال وقوع هزة أرضية، وكان ضمن السيناريوهات المتوقعة في حال ضرب المدينة هزة أرضية قوية ووقوع أكثر من مئتي قتيل وأكثر من ١٥٠٠ جريح، إلى جانب نحو سبعة آلاف مشرر.

وأكد د. عاموس سلمون، الباحث في المعهد الجيولوجي، أن الحديث يدور حول منطقة حساسة من ناحية جيولوجية، فيها كثافة سكانية عالية إلى جانب وجود مصانع ومنشآت وبنى تحتية من أنواع مختلفة قد تتضرر وتسبب أضراراً خطيرة. وأشار إلى أن هزة أرضية في منطقة شق الكرمل قد تؤدي إلى تسرب التربة في خليج حيفا، وإلى انزلاق أرضي وترابي في المناطق الجبلية من جبال الكرمل، بل وحذر من خطر أمواج عاتية (تسونامي) في المناطق الساحلية الأقرب إلى البحر.

وتعتبر حيفا، التي تزواج بين النهر والبحر والجبل، من أكثر المدن الاستراتيجية كونها تؤوي مصانع بتروكيميائية ومعامل تكرير النفط إلى جانب حاوية الأونيا التي لا تزال في خليج حيفا، ولطالما هدد الأمن العام لحزب الله حسن نصر الله باستهدافها واصفاً إياها بأنها «قنبلة موقوتة»، ما دفع إدارة البلدية إلى المطالبة بقلعها من هذه المدينة الساحلية.

وأكد رئيس بلدية حيفا يونا ياهف أن الهزات الأرضية هي التهديد الأخطر والأصعب، خصوصاً وأنه لا يمكن التنبؤ بها وبنشأتها التي قد تؤدي إلى دمار واسع ربما يخلف العديد من الأحياء معزولة عن بقية أجزاء المدينة ويمنع وصول قوات الإنقاذ والطوارئ إليها، وأكد أنه طرح مسألة هذه الأحياء التي قد يتم عزلها في حال وقوع هزة أرضية، بحسب سيناريوهات أعدتها علماء جيولوجيا عن المدينة التي تؤوي أكثر من ٢٨٠ ألف مواطن، ويعيش في محيطها قرابة المليون شخص.

وطالب ياهف بإخراج أنابيب النفط من المدينة، وأكد أنه سيتم تحديث تعليمات السلامة والأمان، والتعليمات حول تقوية المباني وبالأخص الصناعية منها.

وأكد مدير قسم الأمن والسلامة في بلدية حيفا أن البلدية أتمت تركيب ١٢٠ جهاز تحذير مبكر من الهزات الأرضية في مدارس المدينة، وتم تاهيل أكثر من ثلاثة آلاف مواطن حيفاوي للمساهمة في جهود الإنقاذ والإخلاء في حال وقوع طارئ في المدينة، بينهم نحو أربعمئة موظف في البلدية، وذلك بالتعاون مع قيادة الجبهة الداخلية.

وكان بحث إسرائيلي أشار إلى أن الدقائق الأولى من انفجار حاويات الأونيا في حيفا يمكن أن تؤدي إلى مقتل ١٧,٥٠٠ شخص، ويتقسم استهلاك الأونيا بين «حيفا كيميكايم» وهي شركة أميركية تستهلك ٧٠٪ من الأونيا التي تصل إلى إسرائيل، وبين مصنع «شوانيم» الذي يستهلك ٣٠٪ منها. وكلاهما يقع في خليج حيفا.

السلوك السليم عند حدوث هزة أرضية

في هذه الأثناء أعادت قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية نشر ورقة تعليمات حول كيفية التصرف في أثناء الهزات الأرضية. ووفقاً لتقارير في الموقع الخاص بها، فإن الخواص القليلة الأولى من الهزة الأرضية حاسمة وينبغي التحلي بالصبر والتصرف سريعاً.

وجاء في هذه التعليمات ما يلي: عندما تكونون في مبنى: إذا كان بإمكانكم الخروج من المبنى بسرعة، فعليكم الذهاب إلى منطقة مفتوحة؛ إذا لم يكن الأمر ممكناً، فعليكم دخول الغرفة المحمية وترك الباب مفتوحاً؛ إذا لم تكن لديكم غرفة آمنة، فآخرجوا إلى الدرج، ويستحسن أن تنزلوا كل الدرج وتغادروا المبنى إذا كان هذا ممكناً؛ إذا لم يكن بإمكانكم التصرف وفق ذلك، فيجب أن تختبئوا تحت قطعة ثقيلة من الأثاث، أو أن تجلسوا على الأرض بجانب الجدران الداخلية.

عندما تكونون في الخارج: إذا حدثت الهزة الأرضية وأنتم خارج المبنى، فظلوا في منطقة مفتوحة، وابتعدوا عن المباني والجسور، وأعمدة الكهرباء.

عندما تكونون في شاطئ البحر: إذا كنتم في شاطئ البحر في أثناء الهزة الأرضية، فغادروا الشاطئ فوراً خوفاً من حدوث موجة تسونامي وفيضان؛ يشكل الانخفاض القوي والمفاجئ في مستوى المياه علامة على أن التسونامي قد يحدث قريباً، لهذا عليكم الابتعاد نحو كيلومتر على الأقل عن شاطئ البحر؛ يجب على الأشخاص الذين ليسوا قادرين على ترك شاطئ البحر أن يصعدوا إلى الطابق الرابع على الأقل في بناية قريبة. بعد التعرض لهزة أرضية، لا يجوز العودة إلى المبنى الذي تضرر ولا الاقتراب من شاطئ البحر.

«معضلة إسرائيل في قطاع غزة»:

«أفضلية الإبقاء على سلطة حماس مقابل ضرورة المبادرة وتصعيد الضربات القاسية»!

***مسؤول سابق في «الشاباك» يحلل «حالة المواجهة مع قطاع غزة» ويوصي بـ«ضرورة انتقال إسرائيل إلى موقع المبادرة والعمل الفعلي».** من خلال «طرح ودفع أفكار وخطوات سياسية، سواء في اقتراح تسويات جزئية ومرحلية أو في تعزيز الردع وتشديد الضربات ضد حماس وسواها من المنظمات الإرهابية وتكبيدها أضرارا لا طاقة لها بتحملها»!



(أفب)

بناء على هذا التحليل، يصل أكرمان إلى الاستنتاج بأنه «ليس ثمة أية أفضلية لإسرائيل في بقاء سلطة حماس في قطاع غزة»، وخصوصا «على ضوء حقائق أساسية»، كما يصفها، تشمل «عدم حفظ الهدوء على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، تصاعد احتمالات اندلاع موجات من القتال الواسع كل بضع سنوات، عدم تبدل رؤية حماس وإيديولوجيتها، لا سابقا ولا في المستقبل المنظور، وبقاء التهديد على حاله،» ناهيك عن أن «إسرائيل لا تحقق أية نقاط إيجابية على المستوى الدولي في سياق صراعها مع حركة حماس في قطاع غزة».

أما الترجمة العملية لهذا الاستنتاج النظري، فينبغي أن تتجسد ـ وفق أكرمان ـ في «ضرورة انتقال إسرائيل إلى موقع المبادرة والعمل الفعلي»، من خلال «طرح ودفع أفكار وخطوات سياسية، سواء في اقتراح تسويات جزئية ومرحلية أو في تعزيز الردع وتشديد الضربات ضد حماس وسواها من المنظمات الإرهابية وتكبيدها أضرارا لا طاقة لها بتحملها»، وفي السطر الأخير، يوجز أكرمان رؤيته/ مقترحه بضرورة انتقال إسرائيل إلى «التقليل من ردادات الفعل، مقابل الإكثار من المبادرة، التقليل من محاولات احتواء المواجهة، مقابل الإكثار من الضربات القاسية وغير التناسبية؛ التقليل من محاولات المحافظة على الهدوء، مقابل الإكثار من الخطوات الفعلية الرامية إلى ضمان الهدوء للمدى الطويل.»

الإيجابية المرجوة»، ذلك أن «المصالح مختلفة، الرؤية مختلفة، الرغبة في حفظ القوة تفوق الحاجة إلى وضع الحلول وتطبيقها والخشية من المستقبل تسدّ الباب أمام أي استعداد لاتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوضع الراهن». ويشير أكرمان، هنا، إلى أن «غالبية دول العالم والشرق الأوسط، باستثناء تركيا وإيران، تدير ظهورها لحركة حماس»، مما يفاقم الخطر المتمثل في المبادرة الأميركية الجديدة التي سيطرحها الرئيس دونالد ترامب قريبا، وفق التوقعات، والتي «تهدد سلطة حماس في قطاع غزة، بشكل أساسي».

حيال هذا الوضع، كما يراه أكرمان، «يصبح من الواضح تماما لحركة حماس أنه سيتعين عليها، في إطار أية تسوية سياسية قادمة، تقديم تنازلات كبيرة وبعيدة الأثر تجنبها هذا المصير»، وهذه الخشية هي التي «تدفعها إلى التمسك بموقف ثابت في رفض ومعارضة أية عملية سياسية أو أي حل سياسي»، بل محاولة الاستعاضة عن ذلك «بمحاولات لخلق واقع نقضي، يتمثل في مزيد من التطرف، التوتير وإدامة المواجهة مع دولة إسرائيل، حتى وهي تدرك، تمام الإدراك، أن المواجهة المحدودة والقبالة للسيطرة قد تخرج عن السيطرة، بسرعة كبيرة وبصورة غير محسوبة، لتتحول إلى حرب واسعة تؤدي، في نهاية الأمر، إلى تدمير قطاع غزة مجددا».

للتعويل على تفكير براغماتي وموضوعي لدى حركة حماس أو عقد آمال بإمكانية التوصل معها إلى تسويات سياسية هي محض أوهام لا سند لها في الواقع مطلقا.

على هذا، يرى أكرمان أن «أي تصعيد يحصل في الميدان، سواء كان قتالا شاملا، عملية محدودة أو مظاهرات على الشريط الحدودي وإطلاق طائرات ورقية حارقة، هو عمل تبادر إليه حركة حماس ونشطاؤها مدفوعا بالواقع السياسي الفلسطيني الداخلي، من جهة، وبأهداف حركة حماس البعيدة المدى، من جهة أخرى».

غير أن «الطريق المسدود الذي وصلت إليه حركة حماس خلال السنوات الأخيرة»، كما يحلل أكرمان، «سواء على صعيد الوضع الداخلي في قطاع غزة أو على صعيد العلاقة مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على خلفية الأزمة الاقتصادية الخانقة الناجمة عن انعدام مصادر التمويل اللازمة، الحصار البحري، انعدام التعاون والتنسيق مع السلطة الفلسطينية والغليان المتصاعد في المجتمع الداخلي في قطاع غزة»، يدفع بالحركة وقادتها إلى «خوض مناورات سياسية مختلفة، من قبيل التغييرات في القيادة أو محاولة الدفع نحو صيغة من الوحدة بين سلطة حماس في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله»، إلا أن «جميع هذه المحاولات تبوء بالفشل في نهاية المطاف ولا تؤتي النتائج

غزة: مسيرات العودة المستمرة.

في أعقاب التطورات الحاصلة في الأشهر الأخيرة على الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة وما تخللها من خطوات إسرائيلية عسكرية متكررة شملت غارات جوية تدميرية وجرائم قتل جماعي طالت العديدين من المؤسسات والبنى التحتية في القطاع وأوقعت مئات الشهداء الفلسطينيين، في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي الشامل ضد القطاع وأهله، تجددت النقاشات السياسية والأمنية في داخل إسرائيل حول خلفيات السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، ودوافعها وأهدافها، وخصوصا حول نقطة الانطلاق التي تعتمدها إسرائيل الرسمية في سياستها هذه، والمتمثلة في «تفضيل الإبقاء على سيطرة حركة حماس على القطاع، عل أية خيارات أخرى».

تقوم «فرضية العمل» الإسرائيلية هذه ـ كما يوضح ليئور أكرمان، المسؤول السابق في «جهاز الأمن العام» الإسرائيلي (الشاباك) ـ على فكرة جوهرية مؤداها أنه «من الأفضل لإسرائيل استمرار حركة حماس في السيطرة على قطاع غزة وإدارة شؤونه»، لأن من شأن ذلك ضمان تحقيق هدفين مركزيين اثنين هما: الحيولة دون صعود «قوى أسوأ من حماس وأكثر تطرفا منها بكثير وسيطرتها على مقاليد الأمور في قطاع غزة»، من جهة، ومنع السلطة الفلسطينية من تشكيل جبهة واحدة وموحدة، توحد الضفة الغربية وقطاع غزة، في وجه دولة إسرائيل، مما يعزز الموقف الإسرائيلي الراضف لإقامة دولة فلسطينية موحدة تشمل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة معا، من جهة أخرى.

لنخص مدى صحة «فرضية العمل» هذه، جدواها، مدى ملاءمتها للواقع ومدى فاعليتها في خدمة المصالح الإسرائيلية على المدى البعيد، يقترح أكرمان، الذي يعمل اليوم «محللا لشؤون الاستخبارات، الإسلام والإرهاب»، في مقالة له بعنوان «المعضلة الإسرائيلية في قطاع غزة» نُشرت في العدد الأخير من مجلة «إزرائيل ديفينس»، العودة إلى طرح سؤالين أساسيين: الأول ـ ما هي دوافع حركة حماس؟ ما هي مصادر قوتها وما هي وجهتها؟ والثاني ـ ما هي الأسباب التي تدفع حركة حماس إلى شن موجات من العنف والإرهاب ضد إسرائيل، كل بضع سنوات؟

يعود أكرمان إلى «ميثاق حماس» الذي تأسست الحركة على أساسه، في العام ١٩٨٨، والذي يتضمن «إيديولوجية الحركة ورؤيتها»، فيقول إن هذا الميثاق يشمل ٣٦ مادة، تحدد المادة الثامنة منها «شعار حماس المركزي» وهو: «الله غايتها، والرسول قودتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانها». ويرى أن هذه المادة «توضّح، بجلاء، الطريق الوحيدة التي تعتبرها الحركة صحيحة ومناسبة لتحقيق أهدافها»، مضيفا أن «الميثاق يوضّح أن حركة حماس تعتبر نفسها إحدى أذرع حركة الإخوان المسلمين» وأن «موقفها تجاه دولة إسرائيل واضح ولا يقبل التاويل»، إذ أن «أرض إسرائيل، التي يسميها الميثاق «أرض فلسطين»، هي أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفرغيط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها... لذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة».

من هنا ـ يضيف أكرمان ـ فإن الاستيطان اليهودي «في أي منطقة من أرض إسرائيل هو، كما يكرر «الميثاق» مرارا، «غزة غير شرعي»، بل إن «مجرد وجود دولة إسرائيل، بحكم يهوديتها، يشكل تحديا للإسلام والمسلمين»، ما يعني أن «الميثاق يجسد، من أوله إلى آخره، منظورا لا ساميا متطرفا ويعتزل اليهود المسؤولية عن أي حدث تاريخي سلبي، عن أي حرب وعن أية مؤامرة حصلت في الماضي ـ من الثورة الفرنسية والحربين العالميتين وحتى تأسيس عصبة الأمم وهئية الأمم المتحدة»، كما يقول.

يشدد أكرمان على أن «حماس لم تكن وليست معنية، منذ بداياتها وحتى اليوم، بدولة فلسطينية في حد ذاتها»، وأن «حماس لا تتعامل مع القضايا السياسية أو مع الحدود السياسية، بل هي ـ لا ترى ـ في منظورها الديني والإيديولوجي، سوى هدف واحد فقط لا غير: إنشاء خلافة إسلامية شاملة وموحدة على كامل منطقة الشرق الأوسط، تعمل وفق مبادئ الدين الإسلامي فقط»، ومن هنا ـ يضيف ـ فإن «أية محاولة

تحليلات: «قانون القومية» يعكس جوهر الصهيونية الحقيقي!

مركز «عدالة»: «قانون القومية» يؤسّس لنظام كولونيالي ذي خصائص فصل عنصري سافر ولذا يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي»

الأمم المتحدة، كما يؤدي هذا التحديد إلى الدخول إلى مجال محظور: النظام الاستعماري. ويتجلى هذا النظام في فرض هوية دستورية على الفلسطينيين الأصليين (المواطنون والسكان) تلغي علاقتهم بوطنهم دون موافقتهم، ويعزز التفوق العرقي اليهودي والسيطرة. هذا النظام الكولونيالي هو من نوع الأنظمة التي تدخل ضمن المحظورات المطلقة وفقا للاتفاقية الدولية التي تعتبر ممارسات الفصل العنصري، بما في ذلك التشريع، جريمة ضد الإنسانية.

«إن الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي تنص على أن الفصل العنصري (الأبارتاهيد) هو جريمة ضد الإنسانية، تحيل إلى تعريف التمييز العنصري المشمول في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث يُعرف «التمييز العنصري» في المادة ١ للاتفاقية بأنه يشمل أي تفریق أو إقصاء أو تقييد أو تفضيل، على أساس الانتماء العرقي أو القومي، بشكل مقصود أو في امتحان النتائج، من خلال خلق تأثير يؤدي إلى إضعاف أو إبطال المكانة المتساوية في تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو أي مجال آخر من الحياة العامة.

«كما يُعرّف الأبارتاهيد في البند رقم ٢ لاتفاقية الأبارتاهيد كجريمة تشمل أيضا إصدار تشريعات، هدفها خلق شيطنة وتراتبية ممنهجة من قبل مجموعة ضد مجموعة أخرى بحيث تؤدي إلى وقع من القمع، والإقصاء المنهجي على مستوى حقوق الإنسان، وفي مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

«إن قانون أساس القومية، يعلن عن نيته بالتمييز ضد العرب في معظم المجالات الاساسية والأكثر أهمية والتي تجعل المواطن مواطنا، والمقيم مقيما، وكذلك جعل من يعيش تحت الاحتلال محميا. إنه يقصي ويميز ضد العرب في مجالات المواطنة، والممتلكات والأرض، واللغة والثقافة، ويسوّغ دونيتهم في كل مجالات الحياة من خلال إقصائهم من المجتمع السياسي، الذي يشكل السيادة في وطنهم.

«ولذلك يدخل قانون القومية إلى المجال غير الشرعي، ويؤسس لنظام كولونيالي ذي خصائص فصل عنصري سافر، لأنه يسعى إلى الحفاظ على نظام تسيطر فيه مجموعة إثنية قومية على مجموعة إثنية قومية أصلانية أخرى تعيش في نفس المنطقة الجغرافية، في حين يعزز التفوق الإثني، الذي يتجلى في ترسيخ السياسات العنصرية في معظم مجالات الحياة الأساسية.»

أن يضمن الدستور دولة لجميع مواطنيها. ويجب ألا تستبعد صراحة المواطنين الفلسطينيين والأقليات غير المهاجرة الذين يشكلون ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل».

وتحت عنوان: «ما الجديد في قانون القومية الذي يختلف عن واقع الممارسة؟»، جاء في ورقة «عدالة»:

«منذ العام ١٩٤٨ استندت سياسة التمييز ضد الفلسطينيين إلى مبادئ تقوم على فوقية اليهود، وتدعم تهويد الحيز وتقليل النسبة الديموغرافية للفلسطينيين، بما في ذلك إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ومع ذلك، هناك فرق بين ممارسات عرقية وعنصرية، وقانون يلزم، كقيمة مؤسسة، التعامل بعنصرية، الآن، كتكتب الممارسة العنصرية دعما دستوريا قادرا على نقل رسائله الواضحة إلى جميع أنظمة الحكم، ويلزمها بموجب القانون بالتمييز ضد العرب، وبذلك، فإن قانون الأساس يحول التمييز إلى مبدأ دستوري، منهجي، ومؤسساتي، وكأحد أركان النظام القانوني الإسرائيلي.

وبخلاف الممارسة اليومية التي يمكن الادعاء بعدم صلاحيتها لكنها تخالف مبدأ سيادة القانون، يعلن هذا القانون عن نيته الواضحة بتحقيق أهدافه، ويحول الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى العلاقة بين النكية وقانون أساس القومية. فتداعيات النكية الفورية، المتعلقة بالأساس بفقدان الشعب الفلسطيني لوطنه وتدمير مجتمعه، تم تحقيقها وكل ما ترتب عليها، بشكل رئيسي، من خلال الممارسات التي استندت عليها

السلطات الحاكمة. لكن الآن، يسعى قانون الأساس هذا إلى تخليد هذه الممارسات بشكل واضح وصريح، وعلى رأسها إنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في وطنه.

وخلصت ورقة «عدالة» إلى الاستنتاج التالي: «يدخل قانون القومية إلى حيز ممنوع، لأنه يحد منقومتى القانون الوحدتين، اللتين تعتبران شرعيتين في نظر القانون الدولي: منظومة قانون الدولة التي عليها أن تركز على مبادئ المساواة أمام القانون وسيادة القانون، وتعليمات وأنظمة القانون الدولي الإنساني السارية على الأرض المحتلة، والتي تحظر ضم الأراضي والتمييز وفرض الهوية الدستورية على السكان من قبل القوة المحتلة، ويشمل ذلك محاولات خلق علاقات ولاء لهذه الهوية وقوانينها من قبل السكان، دون موافقتهم.

«ويؤدى هذا التحديد لمنظومتى القانون اعلاه أيضا إلى إنكار حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، بشكل مخالف لما ورد في ميثاق

عنوان «قانون القومية لا يشذ عن التراث الصهيوني»، إن صرخات مراسلين وكتاب مقالات وقانونيين ومفكرين بأن هذا القانون عنصري يعارض روح الصهيونية التقليدية تبدو حقيقية، لكن يظهر لي أنه حتى مع إزالة البند الذي خصص بصورة صريحة لإعطاء شرعية قانونية لإنشاء بلدات خاصة باليهود، فإن كل مكونات القانون الأخرى، وبالرغم من الرائحة المتعجرة التي تفوح من صياغتها، لا تشذ بصورة كبيرة عن التراث الصهيوني المركزي.

وتابع ساند «هل يوجد أحد ممن يحتجون ضد القانون سال نفسه: هل كان بإمكان المشروع الصهيوني أن يتحقق دون سياسة عنصرية مركزية (تتمركز حول الذات)، تسمى في اللغة الصحافية والشعبية عنصرية؟ أي لو لم يكن زعما الصهيونية منذ بداية القرن العشرين قد حرصوا على أن تكون المستوطنات نقية، ولم يحاولوا أن لا يتم تضمين الأطفال العرب في برامج «إحياء اليباب»، هل البنية التحتية لبناء مجتمع يهودي حصري كان يمكن أن تأخذ شكلها الحالي».

مركز «عدالة»

وأصدر مركز «عدالة» ورقة موقف حول «قانون القومية»، أكد فيها أنه معار للديمقراطية ويدعم التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في القدس الشرقية والسوريين في الجولان المحتل ويشرعه دستوريا.

وأكد المركز في ورقة الموقف أن «قانون أساس القومية» يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي، وبالتالي فهو غير شرعي كقانون استعماري له خصائص الفصل العنصري (أبارتاهيد).

وقال «عدالة» إن «هذا القانون المناهض للديمقراطية سيضمن دستوريا، لأول مرة، هوية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. سيضمن طابعها العرقي - الديني الخالص كدولة يهودية ويرسخ الامتياز الذي يتمتع به المواطنون اليهود، بالمقابل سيتم ترسيخ التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين وإضفاء الشرعية على الإقصاء والعنصرية والتمييز المتاصل، وهذا القانون يبرز العناصر الأساسية للفصل العنصري، مثل الفصل في السكن وإنشاء مسارين منفصلين للمواطنة على أساس الهوية العرقية والدينية».

وشدد على أن «يهودية الدولة الإسرائيلية ستتجاوز أي مبدأ دستوري أو أي قانون آخر، وستتجاوز حتى إرادة الكنيست نفسه، ومن المفترض

على الرغم من مرور قرابة أسبوعين على سنّ الكنيست «قانون القومية»، الذي يعرّف إسرائيل بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، ويمنح أفضلية للغة العبرية على اللغة العربية، وللإستيطان اليهودي، كما يمنح حصرية تقرير المصير في إسرائيل لليهود فقط، ويعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، فإن هذا الموضوع ما يزال الشغل الشاغل للأبناء المركزية في إسرائيل، ولكن بقدر أكبر لكتاب المقالات وصنّاع الرأي وشتى المحللين.

وقد برز في الأيام الأخيرة ما كتبه وزير التربية والتعليم السابق في حكومة بنيامين نتانياهو السابقة، الحاخام شاي بيرون، وهو مستوطن من مستوطنة أورانيت، الأقرب إلى خط التماس في الضفة الغربية مع مناطق ١٩٤٨. وكذلك مقال المؤرخ المعروف شلومو ساند، مؤلف كتب «اختراع الشعب اليهودي» و«اختراع أرض إسرائيل، ولماذا لم أعد يهوديا»، وهي كتب مترجمة للعربية، وصادرة عن مركز «مدار» في رام الله.

وقد نشر بيرون مقالا في صحيفة «يديעות أchronوت»، تحت عنوان «خلل أخلاقي»، أكد فيه على كونه صهيونيا «فخورا»، وقال: «أنا مع قانون القومية. وواضح أن هناك قيمة للتصريحات، وللإعلانات. هذا القانون ما أن زعرت منه كلمة «مساواة»، حتى جعل إسرائيل دولة أخرى مختلفة عن تلك التي أقيمت. جدي وجدتي، هو من أوروبا وهي من أفريقيا، عانيا الأزمين لأنهما لم يحظيا بالمساواة. انعدام المساواة ليس خلاا دستوريا فقط، بل إنه خلل أخلاقي، فقد ضربا واضهدا وطردا، وجاءا إلى هنا كي يقيما «مملكة النقيض»: دولة تقرر هويتها بلا خوف، لكن تحرص على أقليتها، تعطيها مكانا متساويا.»

وتابع بيرون «هل فقط من هو مستعد أن يموت معنا يستحق المساواة؟ ماذا كان سيحصل لو لم يعقد الدروز معنا حلف الدم؟ وهل من الأخلاقي والمناسب أن نشترى مكانتهم في البلاد بالميزانيات؟ وماذا عن الشركس؟ وماذا عن البدو الذين بيد واحدة تحاول أن تهربهم وبالثانية نعدهم؟ وماذا عن هاجر إلى البلاد وأمه ليست يهودية؟ متى أصبحت دعوة الصهيونية؟ الدولة لا يفترض بها أن تسن قانونا قوميا بأغلبية ٦٢ ناخبا. أنا ادعو إلى سنن قانون بروج وثيقة الاستقلال التي وقع عليها الآباء المؤسسون من اليمين ومن اليسار!».

وقال المؤرخ شلومو ساند، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، تحت

إعداد: بروهوم جرابيس

"المشهد الاقتصادي"

تقرير: الفجوة بين أعلى الرواتب في إسرائيل وأدناها تصل الى ٧ أضعاف!

الفجوة في الرواتب هي الأعلى من بين الدول المتطورة رغم ذلك فإن معدلات الرواتب في إسرائيل ارتفعت مقابل تراجعها بالمعدل في الدول الأعضاء في OECD*



عند مستوياته السابقة من حيث قوته الشرائية. وثمة جانب آخر يتطرق له التقرير في الفجوات في الرواتب، هو الفارق المستمر بين أجور الرجال والنساء؛ إذ أن الرجال يوظفون كاملة يتقاضون رواتب أعلى بنسبة ٢١٪ من رواتب النساء بوظائف كاملة.

وكان تقرير مركز أدفا للأبحاث الاجتماعية، صدر في مطلع الشهر المنتهز تموز، قد دل على استمرار الفجوات في الرواتب. وقد تعامل التقرير مع معدلات الرواتب الفعلية، وليست الرسمية، التي كانت في العام الماضي. وكالعادة، فإن اليهود الأشكناز هم أصحاب الرواتب الأعلى في البلاد، وبلغ معدل الرواتب بين أبناء الجيل الثاني من الأشكناز ١٠٤٠٠ شيكل، وهذا أعلى بمعدل ٣٠٠ شيكل عن معدل رواتب الأشكناز أبناء الجيل الأول.

وحل في المرتبة الثالثة أبناء الجيل الثاني من اليهود الشرقيين، الذين بلغ معدل رواتبهم ٩٣٣١ شيكلا. وحل في المرتبة الرابعة الجيل الثالث من الذي ولدوا في إسرائيل، وكان معدل الرواتب بينهم ٨٢٩٢ شيكلا. وبدأت في السنوات الأخيرة، وستنخفض وزارة المالية كل السابق في العقود الثلاثة الأخيرة، كان ٨٣٢٢ شيكلا. وبلغ معدل رواتب العرب وفق تقرير أدفا ٦٧٠٠ شيكل، يليهم المهاجرون من أثيوبيا في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ بلغ معدل الرواتب لديهم ٥١٨٥ شيكلا.

الى راتب الحد الأدنى بأربع ساعات، من ١٨٦ ساعة شهرية، إلى ١٨٢ ساعة. ويبقى هذا عدد الساعات الأكبر في سوق العمل، إذ أن هناك قطاعات عمل يصل إجمالي الساعات المطلوبة الشهرية ما بين ١٥٦ ساعة إلى ١٧٦ ساعة على الأكثر.

وفي هذه النقطة العينية، وجد تقرير OECD أن الأجر الأدنى القانوني لساعة العمل في إسرائيل، هو نصف معدل أجر الساعة الأدنى في منظمة OECD، ٨٧٢ دولار في إسرائيل مقابل ١٧ دولارا للساعة بالمعدل في دول OECD. وهذا يفسر أيضا نسب الفقر المرتفعة في إسرائيل، والتي هي الأعلى من بين دول OECD.

وتقول OECD إن نسبة الفقراء من بين العاملين في الشريحة العمرية ١٨ إلى ٦٤ عاما، من إجمالي الفقراء، هي ١٤٣٪، مقابل نسبة ١٠٪ بالمعدل في الدول المتطورة، ما يعني أن نسبة الفقراء العاملين في إسرائيل أعلى بنسبة ٤٣٪ من المعدل القائم في منظمة OECD. والدول التي فيها الأوضاع أسوأ في هذه النقطة العينية، وبفارق طفيف، هي الولايات المتحدة الأمريكية واليونان واليابان وإسبانيا. وتقول صحيفة «كالكايسست» إن هذه المعطيات ربما قد تكون تغيرت منذ العام ٢٠١٦ وحتى الآن، على ضوء ارتفاع معدلات الأجور، وبضمنها أجر الحد الأدنى، ولكن كما ذكرنا، فإن كل العلاوات لراتب الحد الأدنى أبقته

وبالإمكان القول إن الفجوة الضخمة في معدلات الرواتب في إسرائيل ناجمة أساسا عن ضعف الحد الأدنى من الأجر الذي بقي لسنوات طويلة مجمدا، وكل العلاوات التي شهدناها في السنوات الأخيرة، لم تغيرها شيئا ملموسا من قيمته الشرائية. وقد شهد الحد الأدنى من الرواتب جمودا ابتداء من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١١، باستثناء ارتفاعات هامشية، حتى بدأ في مسار ارتفاع تدريجي، وحتى مطلع العام الماضي ٢٠١٧، حينما بلغ مستوى ٥ آلاف شيكل، ثم ٥٣٠٠ شيكل في آخر شهر من العام الماضي.

وكانت آخر هذه العلاوات في مطلع الشهر الأخير من العام ٢٠١٧، إذ ارتفع إلى مستوى ٥٣٠٠ شيكل، زيادة بنسبة ٦٪ عما كان من قبل، وهو ما يعادل ١٤٦٠ دولارا (بموجب سعر صرف ٣٦٣٣ شيكل للدولار). إلا أنه بعد فحص عدة سنوات للوراء، يتبين أنه على الرغم من رفع الحد الأدنى من الرواتب بنسبة ٤٨٪ خلال ١٢ عاما، إلا أنه ما زال عند مستواه مقارنة بمعدل الرواتب العام، فقد كان الحد الأدنى من الرواتب في العام ٢٠٠٥، يعادل ما نسبته ٥٠٨٪ من المعدل العام للرواتب، وفي شهر كانون الأول من العام الماضي بلغت النسبة ٥١٦٪ من معدل الرواتب. وقبل نحو شهر حصل ارتفاع طفيف في ساعة العمل في أجر الحد الأدنى، بعد أن قررت وزارة العمل خفض ساعات العمل الشهرية المطلوبة من العامل حتى يصل

ببين تحليل أجرته صحيفة «كالكايسست» لتقرير دولي لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، أن الفجوة في معدلات الرواتب بين الأغنياء والفقراء في إسرائيل، هي الأكبر من بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وأساس هذه الفجوات يكمن أساسا في تدني مستوى راتب الحد الأدنى في سوق العمل الإسرائيلي، الذي سجل في السنوات الأخيرة ارتفاعات عديدة، ولكنها أبقته من حيث قوته الشرائية عند مستواه قبل ١٨ عاما. ويقول تحليل «كالكايسست» إن الفجوات بين رواتب الفقراء ورواتب الأغنياء في إسرائيل تتسع بشكل حاد، مقارنة مع الفجوات في العالم، وحسب التقرير الذي نشرته منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، فإن تآكل أجور العمال الفقراء في إسرائيل، في العقد الأخير، هو من الأكبر في الدول الغربية. وفي المقابل فإن رواتب الأثرياء ارتفعت في ذات الفترة بنسبة هي من الأعلى من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD. والنتيجة كانت مذهلة، حسب وصف الصحيفة، ففي العام ٢٠١٥ كانت رواتب من هم ضمن الشريحة المدرجة في أعلى درجتين، العاشرة والتاسعة، في سلم التدرج الاقتصادي الاجتماعي في إسرائيل، أعلى بسبعة أضعاف بالمعدل، من رواتب من هم في الدرجة الأولى الدنيا.

والنتيجة الحاصلة، بين الشريحتين المتقاطعتين، من حيث الثراء والفقراء، مفاجئة، لأن حجم اللامساواة في الرواتب بين مجمل العاملين قد انخفض في تلك الفترة، بمعنى السنوات العشر الأخيرة. وقد قارن خبراء الاقتصاد في OECD، بين رواتب العاملين الفقراء، منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٧، وبين معدلات الرواتب من العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٦، وتبين أن معدلات الرواتب مقارنة مع الأسعار في السوق قد تراجعت قيمتها بنسبة ٤٪ في كل واحدة من الفترتين، وهذه وتيرة تآكل الأجور من الأكبر بين الدول المتطورة، إذ كان تآكل أجور أكبر بقليل في دول استونيا وهنغاريا واليونان وإيرلندا. وكان معدل تآكل الأجور في كل دول المنظمة ١٪، ما يعني أن النسبة في إسرائيل ٤ أضعاف النسبة العامة.

في المقابل يظهر في تقرير OECD ارتفاع في معدل رواتب الأغنياء في إسرائيل، في كلتا الفترتين اللتين عالجهما التقرير. فقد ارتفعت الرواتب بنسبة تتجاوز ١٪، في حين أن رواتب الأغنياء في دول OECD شهدت تراجعا بنسبة ١٫٥٪ بالمعدل، أما في ما يتعلق بمعدل الرواتب الفعلي العام فقد سجل في إسرائيل ارتفاع بنسبة ١٫٤٪، بينما تراجع في دول OECD بالمعدل بنسبة ١٫٤٪. ومعدل الرواتب الفعلي يجري احتسابه بطريقة عدد المتقاضين لكل واحدة من درجات الرواتب، ليكون المعدل أكثر واقعا من معدل الرواتب الرسمي، الذي يقسم إجمالي الرواتب على عدد العاملين في ذات الفترة. ولذا نرى عادة أن معدل الرواتب الفعلي يصل تقريبا الى نسبة ٦٨٪ من معدل الرواتب الرسمي. والتفسير لهذه الفوارق في حركة الرواتب بين إسرائيل والدول الأعضاء في OECD، هو أن الفترة ما بين ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٦، شهدت واحدة من أكبر الأزمات المالية التي شهدتها التاريخ المعاصر، وانعكست بشكل مباشر على معدلات الرواتب في الدول المتطورة، في حين أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر كثيرا بهذه الأزمة، التي طالت لعدة أشهر، وسرعان ما عاد الاقتصاد الى وتيرة نمو سنوية بفجوة كبيرة عن وتيرة النمو في الدول المتطورة الكبرى.

السنوات السبع الجيدة انتهت: الأسعار بدأت بالارتفاع!

*التضخم المالي ارتفع بنسبة ٠٫٨٪ عن الشهر الذي سبق، لكنه عمليا ارتفع بنسبة ٠٫٨٪ عن ذات الشهر من العام الماضي

وهو مؤشر لارتفاع كبير في الأسعار بات يقلق وزير المالية كحلون*

٥٠٪، والألبسة والأحذية بنسبة ٦٫٤٪، ومصروفات مختلفة بنسبة ٠٫٨٪. وهي أسعار سجلت تراجعات أيضا خلال عام كامل. ويشكل بند الألبسة والأحذية نسبة ٤٪ من إجمالي سلة المشتريات، لكنه قادر على أن يكون لاجرا للتضخم المالي. ومن الممكن أن يكون هذا السبب الذي جعل الوزير كحلون يعترض على إلغاء الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة، على من يستورد من الخارج لاحتياجاته الخاصة بقيمة حتى ٧٥ دولارا، وهذا خلافا لعطاب المستوردين الكبار الذين يرون أنفسهم متضررين من هذا الاعفاء، الذي يشجع على الشراء من خلال شبكة الانترنت، فالإعفاء من شأنه أن يرفع أسعار الملبوسات والأحذية.

ويتابع وزير المالية موشيه كحلون بقلق هذه التطورات، فقط قبل أكثر من شهر، وفي مساء ذات يوم خميس، بعث كحلون برسالة مفادها «أن وزير المالية وكبار المسؤولين في وزارته عقدوا جلسة لبحث غلاء المعيشة في إسرائيل، ومع انتهاء الجلسة تقرر أن الهدف هو منع وقف وتيرة ارتفاع الأسعار التي بدأت في السنوات الأخيرة، وستنخفض وزارة المالية كل واحدة من السلع على حدة، لفحص ما إذا يوجد تخوف لرفع سعرها، وتتخذ الإجراءات التي بحوزته لمنعها». وتقول إفادات بعد تلك الجلسة إن هوية المشاركين تدل على أن الجلسة كانت فارغة، وهدهفا بها رد دعائي على العناوين السلبية في وسائل الإعلام، التي تشير إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية، وارتفاع كلفة سلة المشتريات ككل.

(عن «كالكايسست»)

البيوت ذاتها، إلا أنه يشمل كلفة إيجار البيوت، التي هي مؤشر لمستوى أسعار البيوت بشكل عام، كذلك، فإنه بالإضافة إلى هذا البند يستتزر ارتفاع أسعار خدمات أخرى متعلقة بالإسكان، مثل تأمينات البيوت، والمدفوعات للمحامين، الذين يبرمون اتفاقيات البيع والشراء، والايجار.

والى جانب هذا تخفيف كلفة صيانة البيوت، التي تشكل ١٠٪ من سلة المشتريات، فقد ارتفعت كلفة الصيانة بنسبة ٠٫٨٪، في شهر حزيران مقارنة بالكلفة التي كانت في شهر أيار، بنسبة ٠٫٩٪. وفي الأشهر الـ ١٢ التي سبقت، وتشمل كلفة صيانة البيوت أسعار الغاز البيتي، والوقود والطاقة لتدفئة البيوت، والتصليلحات والترميمات. كذلك رأينا أن صرف الجمهور على المواصلات والاتصالات بات أعلى، ويشكل هذا البند نسبة ٢٠٪ من إجمالي سلة المشتريات، وبحل في المرتبة الثانية بعد بند الإسكان، فقد ارتفعت أسعار هذا البند بنسبة ٠٫٦٪ مقارنة مع شهر أيار، بنسبة ٢٫٢٪ في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة. وحينما نتفحص كل مركبات هذا البند المتعلقة بالاتصالات، مثل الهواتف والانترنت وشركات الكوابل التلفزيونية، فقد انخفضت أسعارها بنسبة ٣٪، في حين أن أسعار المواصلات، وبالذات في ما يتعلق بالسفر إلى الخارج، انخفضت بنسبة ماثملة، أما البند الذي يشمل التعليم والترفيه، فقد انخفضت أسعاره في شهر أيار بنسبة ٠٫٣٪، ولكن خلال عام كامل ارتفعت هذه الأسعار بنسبة ٢٫٠٪. وحينما ندقق في هذا البند سنرى ان التعليم الأكاديمي، وأسعار الصحف، وإقامة الحفلات، ارتفعت أسعارها بنسبة ٣٪. في المقابل فإن الأسعار التي انخفضت في شهر حزيران كانت أسعار الأثاث والمعدات البيئية، بنسبة

المعيشة، التي وقعت في العام ٢٠١١. وإذا ما أضفنا في بنود جدول الغلاء، فإننا سنرى الرواية كاملة، إذ يتبين أن ارتفاع الأسعار جار في كل المجالات تقريباً، المواد الغذائية، والإسكان والمواصلات والاتصالات، فمثلا فإن أحداثا كهذه تمكن في إدخالها مؤشرات إلى أمور أخرى، وهذا بالضبط ما يحدث في وتيرة التضخم المالي في الأشهر الأخيرة، وخاصة في التقرير الأخير، الذي دل على أن التضخم ارتفع في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠٫٨٪، عن الشهر الذي سبقت، وكان هذا مطابقا للتوقعات.

وظاهريا فإن الحديث لا يجري عن نسبة ارتفاع عالية، والتي من شأنها أن تهز الاقتصاد بقوة، إلا أنه من خلفها تستتر معطيات ضخمة جدا، وتندرز بعودة التضخم بوتيرة أعلى. فبعد ٥٠ شهرا متواصلا دخل التضخم النطاق الذي حدته الحكومة في إطار سياستها الاقتصادية، ليكون ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهذا ما ظهر في نسبة التضخم للأشهر الـ ١٢ الأخيرة، إذ بات التضخم بنسبة ١٫٣٪.

والجانب التقني، الذي دفع بالتضخم للارتفاع في شهر حزيران الأخير، هو ما جرى في التضخم في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٧، إذ انخفض التضخم في ذلك الشهر، وبشكل مفاجئ، بنسبة ٠٫٧٪، ما يعني أن التضخم في حزيران ٢٠١٨، ارتفع عمليا بنسبة ٠٫٨٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي. وإذا كان من رأى أن هبوط تضخم حزيران ٢٠١٧، ناجم عن سياسة وزير المالية موشيه كحلون، الذي رفع راية خفض كلفة المعيشة، فإن حزيران ٢٠١٨ يندرز بتحركات اقتصادية كبيرة، سينجم عنها رفع أسعار مستقبلي كبير، بعد سبع سنوات من حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء

بقلم: أدريان بايلوت

هناك أحداث ضخمة تجري باتجاهات مختلفة، وأحيانا تتفجر بشكل مفاجئ كليا، من خلال تلك الأحداث الكبيرة، وأحيانا فإن أحداثا كهذه تمكن في إدخالها مؤشرات إلى أمور أخرى، وهذا بالضبط ما يحدث في وتيرة التضخم المالي في الأشهر الأخيرة، وخاصة في التقرير الأخير، الذي دل على أن التضخم ارتفع في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠٫٨٪، عن الشهر الذي سبقت، وكان هذا مطابقا للتوقعات.

وظاهريا فإن الحديث لا يجري عن نسبة ارتفاع عالية، والتي من شأنها أن تهز الاقتصاد بقوة، إلا أنه من خلفها تستتر معطيات ضخمة جدا، وتندرز بعودة التضخم بوتيرة أعلى. فبعد ٥٠ شهرا متواصلا دخل التضخم النطاق الذي حدته الحكومة في إطار سياستها الاقتصادية، ليكون ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهذا ما ظهر في نسبة التضخم للأشهر الـ ١٢ الأخيرة، إذ بات التضخم بنسبة ١٫٣٪.

موجز اقتصادي

بحث: ٢٠٪ من العاملين فقط يستخدمون المواصلات العامة!

قال بحث جديد لبنك إسرائيل المركزي إن ٢٠٪ فقط من العاملين في إسرائيل يستخدمون المواصلات العامة نحو أماكن العمل. ويتبين أنه كلما كانت البلدة أو القرية بعيدة عن وسط البلاد انخفضت نسبة مستخدمي المواصلات العامة أكثر، وتبرز المشكلة أكثر في البلدات العربية، حيث لا مناطق عمل، ولا حركة مواصلات عامة بالقدر الكافي. وبين استطلاع أجراه البنك أن ٦٠٪ من القوة العاملة في إسرائيل تغادر البلدة أو المدينة التي تسكنها، نحو مكان عمل خارجها، وهذه نسبة عامة لا تتعلق بالمسافات، ولا بمسألة الانتقال من منطقة إلى أخرى، فمثلا في منطقة تل أبيب الكبرى، حيث تتشارك عدة مدن كبرى، يمكن أن ينتقل عامل من مدينة إلى أخرى مجاورة ليعده أنه خرج من مدينته، بينما في المناطق البعيدة، حيث التجمعات العربية الأكبر، فالوضع معقد أكثر. إذ لا أقل من ٧٥٪ من العاملين يغادرون بلداتهم الى أماكن عمل بعيدة. ورأى الاستطلاع أن استخدام السيارة الخاصة هو الحل الأمثل لمن يملكها أو يملك القدرة على استخدامها، لأنها توفر وقت المواصلات بقدر كبير، فمثلا رأى الاستطلاع أنه خلال نصف ساعة بإمكان الشخص أن يقطع بسيارته مسافة ١١ كيلومترا، بينما في المواصلات العامة يقطع خلال نصف ساعة مسافة ٧ كيلومترات.

وكانت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيث فلوغ قد قالت في كلمة لها في الكنيست قبل ثلاثة أسابيع إن الاختناقات المرورية التي تشهدها شوارع البلاد، وبشكل خاص في منطقة الوسط، تكلف الاقتصاد الإسرائيلي ٣٥ مليار شيكل سنويا، وهو ما يعادل ٩٫٧ مليار دولار، وهذا سيتضاعف لاحقا.

وقالت فلوغ إن تحسين أوضاع المواصلات وشيكات الطرق في إسرائيل يحتاج إلى فرض رسوم وضرائب على أصحاب السيارات الخاصة، من أجل التقليل من استخدامها، وبالذات من وإلى العمل. واقترحت فرض «رسوم كثافة»، يدفعها السائق حينما يسافر في شوارع تشهد اختناقات مرورية، وبإدعاء أن هذا أمر ناجح في معالجة الاكتظاظ في الشوارع. إلا أن الحكومة تردع عن فرض رسوم كهذه، كي لا تثير غضب الجمهور.

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف موران، في مقال لها في صحيفة «دي ماركز»، إن بنك إسرائيل المركزي قد وضع إصبعه على ما هو مفهوم تلقائيا، فقد جمع موظفو البنك معطيات كثيرة، ولامعوا بينها، وعرضوا صورة معقدة، وعملا على تحديد البلدات من حيث منالية المواصلات.

ووجد البنك أنه في التجمعات السكنية الضخمة «ميتروبولين» (تجمع بين عدة مدن متواصلة)، وحيث البناء السكني مكثف، فإن المواصلات العامة متوفرة، ومن السهل الوصول إليها، وبالتالي إمكانية استخدام المواصلات العامة نحو أماكن العمل متاحة، وهذا يعكس واقع التجمعات السكنية في الأماكن البعيدة، وحيث البلدات بحجم صغير، فحركة المواصلات العامة أضعف من أن تكون قادرة على خدمة المواطنين بالقدر الكافي، وهذا يضطر العاملين إلى الاعتماد على سيارة البيت، كي لا يعلق بسفر طويل وصعب في التجمعات. وهذا الواقع يفرض على العائلات أن تكون بحوزتها سياراتان على الأقل، إذا كان الحديث على نحو خاص عن بلدات يهودية في الجليل (شمال) والنقب (جنوب).

احتجاز أموال مشبوهين بقيمة ١٩٥ مليون دولار خلال العام الماضي!

قال تقرير جديد للشرطة الإسرائيلية إنها فرضت حوزات على مشبوهين ومتهمين أمام المحاكم في العام الماضي ٢٠١٧، بقيمة حوالي ٧٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١٩٥ مليون دولار، إلا أنه في نهاية المطاف فإن ما تمت مصادرتها فعلا كان ٥٠ مليون شيكل (عدا الغرامات)، وهو ما يعادل ١٤٫٢ مليون دولار، ما أثار انتقادات في أوساط المحامين، وهيئة الدفاع العامة. وحسب الأنظمة القائمة، فإن الشرطة تفرض حوزات مالية على مشبوهين بقرار من المحكمة، على أن تبقى وديعة إلى حين انتهاء التحقيقات، أو حتى انتهاء المحاكمة. في حال تم تقديم لائحة اتهام بالتهم التي على أساسها تم فرض حوزات مالية عليه، ويستدل من تقارير الصحافة الاقتصادية أن ما ساهم في هذا الارتفاع الكبير في حوزات الأموال في العام الماضي، كان فرض حوزات بعشرات الملايين الشيكات على الثرى شاؤول أفيويتش وروثيه، الذي كان يملك شركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، ووسائل إعلام، وهو مشبوه بقضية فساد طرفها الثاني رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو فيما عرف بتسمية «الملك رقم ٤٠٠٠»، وقد تم فرض حوزات على حسابات جارية، وبعض العقارات التي يملكها.

لكن من ناحية أخرى، فإن الحوزات تظل أشخاصا بقدرات اقتصادية متواضعة، حتى يصل الوضع الى أن حوزات الشرطة عليهم تفقدتهم القدرة على تأمين احتياجات المعيشة الأساسية، خاصة إذا تم احتجاز الحساب الجاري للعائلة والسيارات.

وفي التفاصيل التي نشرت تبين أنه في العام ٢٠١٧ تم احتجاز ٧٠٤ ملايين شيكل، مقابل احتجاز ٧٧١ مليون شيكل في العام ٢٠١٦، واحتجاز ٥٧٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٥، واحتجاز حوالي ٣٠٧ ملايين شيكل في العام ٢٠١٤. وفي العام ٢٠١٧ قضت المحاكم بمصادرة وتقرير مئانبين بقيمة إجمالية بلغت ٢٣٤ مليون شيكل، وهذا يشمل غرامات مالية بقيمة ٨٤ مليون شيكل، وحوزات سلطة الضرائب بقيمة ١٠٠ مليون شيكل، فيما أن مصادرة أموال على قضايا جنائية كانت بقيمة إجمالية ٥٠ مليون شيكل. وبحسب محامين ومختصين في هيئة الدفاع العامة، فإن هناك فرقا شاسعا بين ما يتم احتجازه وبين ما تقضي المحاكم فعلا بمصادرته أو بتقرير المذنبين، وهذا ما يستوجب إعادة النظر في قرارات فرض الحوزات.

تغطية خاصة: «قانون القومية» و«يهود الشتات»

دراسة جديدة صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي»:

«تراجع حاد ومتواصل وخطير في دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل»!

تحليلات: «قانون القومية» يقصد إذلال يهود الشتات



اليهود الاميركيون: الهوية اميركية تتقدم على اليهودية.

أعاد «قانون القومية» (قانون أساس إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي) الذي أقره الكنيست، بصورة نهائية، فجر يوم ١٩ تموز الجاري، إلى واجهة السجال الإسرائيلي ـ اليهودي العام، مسألة العلاقة بين دولة إسرائيل واليهود في مختلف أنحاء العالم (ما يسمى «يهود الشتات»)، إذ اعتبر كثيرون من المحللين والمراقبين الإسرائيليين، السياسيين والقانونيين، هذا القانون تخلياً إسرائيلياً، نهائياً وبوثيقة دستورية، عن يهود الشتات، بدلا من «أن تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تقريب العالم اليهودي إلى دولة إسرائيل».

فقد رأى د. شوكي فريدمان، مدير مركز «القومية، الدين والدولة» في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وأستاذ القانون في «مركز بيريس الأكاديمي»، أن «الصيغة المعدلة (التي أقرت نهائيا) من قانون القومية تكرس هذا الاغتراب في وثيقة دستورية. فهو (القانون) يتيح للحكومة مواصلة تجاهل يهود الشتات وصد أي ادعاء بأن ممارسات الحكومة أو قوانين الكنيست التي تسم يهود الشتات في غير دستورية.» وأضاف (هارتس، ٢٠١٨/٧/١٠)

أن «سياسة التجاهل التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية حيال يهود الشتات هي حقيقة قائمة، لكن تكريسها في نص دستوري هو أخطر بكثير، ذلك بأنه يمثل إعلانا صريحا، واضحا وحازما، من جانب الحكومة والكنيست أنها غير مستعدتين لاتخاذ أية خطوة من أجل تعزيز هذه الرابطة التي يترتب عليها ثمن محلي باهظ.» ويخلص فريدمان إلى القول إنه «يتضح لليهود في العالم، الذين ينظرون إلى سياسة حكومة إسرائيل ويراقبونها، أن هذه الحكومة لا تراهم، مطلقا.»

من جهته، رأى د. أريئيل بيكار، مدير مركز «كوغود» لدراسات الفكر اليهودي والمدير التربوي لـ«برنامج باري لتعميق الهوية الإسرائيلية اليهودية» في «معهد شالوم هيرطمان» الإسرائيلي، أن «قانون القومية سبه لإسرائيل لأنه يقصد إذلال يهود الشتات. فالنبد رقم ٦ منه ينضبط دولة إسرائيل أذا أكبر للشعب اليهودي في الشتات، نحن، اليهود في إسرائيل، نتعهد بإفئاد اليهود في الشتات، أينما كانوا، حسنا، لكن نحن سنهتّم أيضا بأن يحافظوا هم ـ لا نحن ـ على الرابطة بين الدولة وبين أبناء الشعب اليهودي، إذ ينص القانون على أن «الدولة ستعمل في الشتات على تعزيز الرابطة بين الدولة وبين الشعب اليهودي في أي مكان.» لقد أضيفت عبارة «في الشتات» الآن، إلى الصيغة الأولى من القانون، تلبية لطلب الحريديم، كما يبدو، على خلفية خشيتهم أن يكون في أي شيء قد تقوم به الحكومة «لتعزيز الرابطة» ما هو منوط بالوضع في الحائط الغربي/ حائط المبكى، ثم يقترح بيكار «أن يبادر مؤيدو القانون، في المرحلة الأولى، إلى تنظيم حملة تبرعات واسعة لتخفيف يهود الشتات وأن يطلبوا، بكل ما أوتوا من قوة الطلب، من المبرعين اليهود الأميركيين التوقف عن تقديم التبرعات لدولة إسرائيل، بل توجيه كل تبرعاتهم هذه من أجل حفظ الرابطة، في الشتات، في الدولة والشعب اليهودي.»

تعمق الشّرخ بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة

قبل سن «قانون القومية» أيام، نشر عميت إفراتي، الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي، دراسة خاصة أعدها حول هذا الموضوع، لكن بالتركيز أساسا على «إسقاطات تعميق الشّرخ بين دولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة، ونشرت في مجلة «عدكان استراتيجي» الصادرة عن المعهد المذكور (العدد ٢٠٢١ تموز ٢٠١٨).

يستهل إفراتي دراسته بالإشارة إلى أنه «إلى جانب الازدهار الذي شهدته العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الفترة الأخيرة تحديدا، أكثر وسائل إعلام أميركية من النشر عن خطوات اتخذتها

يؤكد عميت إفراتي في دراسته الجديدة أن تعمق الشّرخ بين يهود الولايات المتحدة ودولة إسرائيل إسقاطات خطيرة على دولة إسرائيل مستقبلا، أبرزها اثنان: على مسألة الهوية وعلى القضية الاستراتيجية. في مسألة الهوية، وبالنظر إلى حقيقة أن يهود الولايات المتحدة يشكلون نحو ثلث عدد اليهود في العالم كله والتجمع اليهودي الأكبر، عدديا، بعد دولة إسرائيل، قد يثير الشّرخ بين دولة إسرائيل وجزء كبير من هؤلاء اليهود (الأميركيين) تساؤلات جوهرية حادة حول قدرة إسرائيل على أن تشكل عملا موخدا لليهود في العالم أجمع. بل حل قدرتها على تشكيل «بيت قومي» لليهود أيضا.

في المستوى الاستراتيجي، وبالنظر إلى حقيقة أن العلاقات الثنائية بين دولة إسرائيل والولايات المتحدة ترتكز على العلاقة بين دولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة وتتاثر بها، قد يعود هذا الشّرخ بضرر جسيم على علاقات إسرائيل مع حليقتها الاستراتيجية الأكثر أهمية، أي الولايات المتحدة، في المدى البعيد. ذلك أن هذا الشّرخ قد يمس بدافعهم واهتمامهم الأميركيين واستعدادهم لاستخدام تأثيرهم واستثماره في ممارسة الضغط على الإدارة الأميركية لمواصلة تقديم الدعم والمعونات لدولة إسرائيل في المجالات المختلفة.

ثم يشير إفراتي إلى أن العلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية الرسمية تستند أيضا (إضافة إلى ما ذكر عن العلاقة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة) على دعمتين أساسيتين أخريين، هما: الأولى ـ المصالح الاستراتيجية المشتركة لكنتا الدولتين، ولكن، بالرغم

في العالم، بعد إسرائيل.

طبقا للتقارير المختلفة وللمعطيات الديمغرافية المذكورة، فإن هذا الشّرخ الجديد ـ القديم يضع علامة سؤال كبيرة حول شعور قطاع كبير من يهود الولايات المتحدة بالتعاطف مع دولة إسرائيل، كما على مستقبل دعمهم السياسي والاقتصادي لها. ومع أن العلاقة بين دولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة قد بقيت حميمة ودائمة طول سنوات عديدة، رغم سياسات الحكومات الإسرائيلية الرسمية المتمثلة في وضع كل ما يتعلق بشؤون الأحوال الشخصية وأحكام «الحلال» (الكاشبر) بين يدي الحاخامية الرئيسية بصورة حصرية، إذعانا لرغبة التيار الأرثوذكسي وابتزازات أحزابه السياسية في الحكومة والكنيست،، إلا أن ثمة مؤشرات عديدة تدل على أن التحولات السياسية الداخلية في إسرائيل خلال السنة الأخيرة تحديدا قد تشكل نقطة تحول فارقة في هذه

العلاقة. أبرز هذه المؤشرات، التي يوردها إفراتي: أولا ـ بعد أيام قليلة من إقرار «قانون التهود الرسمي»، حضر إلى إسرائيل وفد من قادة «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» (إيباك) في زيارة عاجلة التقى خلالها مع رئيس الحكومة لطلاعه على الإسقاطات الخطيرة المترتبة على القانون، من وجهة نظرهم؛ ثانيا ـ قدم دبلوماسيون إسرائيليون في الولايات المتحدة تقارير أفادت بأنه منذ تجريد «تسوية حائط المبكى» تنهال على التفصيلات الإسرائيلية هناك رسائل الاحتجاج من أوساط اليهود الأميركيين، حتى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت تعليماتها إلى قنصلياتها بالاستعداد لاحتمال تصعيد تلك الأنشطة الاحتجاجية، بما في ذلك احتمال تنظيم مظاهرات يهودية أمام القنصليات الإسرائيلية؛ ثالثا ـ تضمنت تقارير إعلامية نشرتها وسائل الإعلام الأميركية المختلفة تصريحات عديدة عبر فيها يهود أميركيون

عن نيتهم التوقف عن تقديم التبرعات المالية لدولة إسرائيل؛ رابعا ـ في خطوة استثنائية لافتة، أعلن مدير «الاتحاد اليهودي» في شيكاغو الامتناع عن استقبال أعضاء الكنيست الإسرائيليين الذين أيدوا قانون التهود الرسمي لدى زيارتهم إلى المدينة.

أسباب تراجع دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل

سجل دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في أوساط الشباب بينهم، فقد بينت دراسة حديثة أجرتها إحدى المؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة أن ٥٧٪ فقط من الطلاب اليهود في الجامعات والكليات الأميركية عبروا، في العام ٢٠١٦، عن تأييدهم لإسرائيل في سياق الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، مقابل ٨٤٪ منهم في العام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة المؤيدين للفلسطينيين من بين هؤلاء الطلاب، من ٢٪ في العام ٢٠١٠ إلى ١٣٪ في العام ٢٠١٦. كما بينت الدراسة، أيضا، أنه بينما كان ٩٥٪ من الطلاب الجامعين اليهود في الولايات المتحدة يحملون آراء إيجابية عن إسرائيل في العام ٢٠١٠، هبطت هذه النسبة إلى ٨٢٪ في العام ٢٠١٦، إضافة إلى أن الأغلبية الساحقة منهم أصبحت تعتقد بأن «دولة إسرائيل تنتهك حقوق الإنسان».

يعيد إفراتي، في دراسته الجديدة الآن، هذا التراجع الحاد في دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل إلى جملة من الأسباب، أبرزها: أولا ـ تخلي أبناء الجيل الشاب من اليهود الأميركيين عن الفكرة القائلة بضرورة وجود دولة إسرائيل، لتكون ملجأ لليهود في حال احتياجهم إلى ملجأ مرة أخرى. ويمثل هذا الموقف توجعا لولا كان يشكل في السابق «محط إجماع» بين اليهود الأميركيين، وتشكل الهوية الأميركية مركز اهتمام الجيل الشاب من اليهود في الولايات

أبرز انعكاسات تعميق الشّرخ بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل

إذ يبلغ معدل دخل ٤٦٪ من اليهود الأميركيين أكثر من ١٠٠ ألف دولار في السنة؛ وأن اليهود الأميركيين يعتبرون من الأكثر تبرا في المجال السياسي (للأحزاب السياسية وللحملات الانتخابية)، علاوة على كونهم أصحاب النسبة الأعلى من المشاركة في الانتخابات (التصويت)، إذ تزيد نسبة مشاركتهم في الانتخابات بنحو ٣٥٪ عن النسبة العامة في الولايات المتحدة كلها، ناهيك عن حقيقة تواجدهم في ولايات مركزية «متقلبة» هي التي تحدد وتحسم نتائج الانتخابات الأميركية عادة. ويضاف إلى هذا كله، بالطبع، حضور اليهود الأميركيين البارز والمفاعل في الحياة السياسية ومؤسساتها المختلفة وفي المناصب الرسمية الرفيعة في الولايات المتحدة.

هذه القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تمنح اليهود الأميركيين القدرة على ممارسة التأثير والضغط على الإدارة الأميركية وسياساتها في المجالات المختلفة، وخاصة في كل ما يتعلق بمواصلة تقديم الدعم والمعونات لدولة إسرائيل، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

وإذا ما استمر تعمق الشّرخ بين دولة إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة، كما هو الحال في السنوات الأخيرة، فمن شبه المؤكد أن يؤدي ذلك إلى تراجع التأثير والضغط اليهوديين الأميركيين على الإدارة الأميركية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما ستكون له انعكاسات سلبية خطيرة على مدى استعداد الإدارة الأميركية لمواصلة الالتزام بتوفير الدعم السياسي والأمني لدولة إسرائيل على المدى البعيد.

المختلفة، لأسباب ودوافع ايديولوجية خالصة، كما قد يؤدي إلى توقف اليهود الأميركيين عن تشكيل عامل هام جدا في فتح أسواق محلية أمام الصادرات الإسرائيلية. وستكون لهذين التطورين انعكاسات سلبية جدا على حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، مما سيكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بمليارات الدولارات سنويا، ناهيك عن تقليص حجم الاستثمارات التي يوظفها يهود أميركيون في الاقتصاد الإسرائيلي وقطاعاته المختلفة من جهة، وضرب السياحة اليهودية في إسرائيل مما سيكبدها خسائر تقدر بعشرات ملايين الدولارات سنويا من جهة أخرى.

انعكاسات سياسية وأمنية

إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية المذكورة، قد تتربط على تعميق الشّرخ بين دولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة انعكاسات سياسية وأمنية، أيضا، تتمثل في تراجع الدعم السياسي الأمني الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل. وستكون هذه الانعكاسات نتيجة حتمية لتراجع دافعية اليهود الأميركيين واستعدادهم لاستخدام قوتهم وممارسة الضغط والتأثير على الإدارة الأميركية لمواصلة تقديم الدعم لدولة إسرائيل.

يوضح إفراتي أن تأثير اليهود الأميركيين على السياسات الأميركية الرسمية نابع من جملة عوامل، أبرزها: أن اليهود الأميركيين (الذين يشكلون نحو ٢٪ من مجموع السكان في الولايات المتحدة) هم أصحاب المداخل الأعلى في الدولة، حسب التقسيم الديني،

الكنيست الإسرائيلي ينهي دورته الصيفية ويبقى مفتاح الانتخابات المبكرة بيد نتنياهو!

«أنبتت الدورة الصيفية أن نتنياهو المعزز باستطلاعات مشكوك فيها أحياناً هو من يقود الائتلاف» نجح في فرض إمرته في عدد من القوانين وأولها «قانون القومية»، فيما أحدث شرخاً حاداً في الموقف من التجنيد العسكري «برغم كل هذه القوة فإن تفجر قضايا الفساد المتورط فيها من شأنها أن تتغير حساباته»

كتب برهوم جرابسي:

ختم الكنيست الإسرائيلي، في منتصف الشهر المنتهسي تموز، دورته الصيفية، وقد أسقط التوقعات بعدم انتهاء الدورة القصيرة من ١٢ أسبوعاً، والتوجه إلى انتخابات مبكرة. وبالإمكان القول إن مفتاح قرار الانتخابات المبكرة ما زال بيد بنيامين نتنياهو، إلا إذا حدثت مفاجآت. فنتنياهو يعربد على ائتلافه، مستنوداً بسلسلة استطلاعات للرأي، تعزز قوة حزبه الليكود، بينما تفتت أكثر قوة الأحزاب والكتل في الائتلاف، وخاصة تحالف أحزاب المستوطنين والبيت اليهودي، الذي عاد إلى حجمه الحالي، إذ فقد قفزات حققها في العام الأخير. وقد انعكست عريضة نتنياهو في المسار التشريعي، إذ أنه نجح في إملاء أجندته على كامل الائتلاف، دون أن يشهد أي حالة تمرد.

وقد بدأت الدورة الصيفية في اليوم الأخير من نيسان الماضي، وسط ما بدا وكأنه أزمة من دون مخرج مع كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، على خلفية قانون التجنيد العسكري لشبان جمهورهم، إذ قضت المحكمة العليا في شهر أيلول من العام الماضي، بضرورة سن قانون جديد، يلغي الكثير من الامتيازات التي كانت في القانون القائم، وهذا في غضون عام واحد من صدور القرار.

إلا أنه منذ بدايات الدورة، بات ملموساً الشرخ في الموقف بين أحزاب الحريديم من صيغة القانون، التي توصلت لها لجنة خاصة أقامتها الحكومة، بإشراف الجهات ذات الشأن، إذ وافق غالبية نواب الكتلتين شاس، للحريديم الشرقيين، ويهددت هتورا، للحريديم الأشكناز، على صيغة القانون، فيما بقيت المعارضة لدى نائبين، من أحد التيارات التي تشكل تحالف يهددت هتورا، وأحدهما نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان.

وكان المخرج من هذه الأزمة، التي كانت تهدد بحل سريع للحكومة، وبالتالي حل الكنيست، أنه تم إقرار القانون بالقراءة الأولى، على أن تطلب الحكومة من المحكمة العليا تمديد الفترة المتاحة أمام الكنيست لإنهاء التشريع، إلى ما بين ٦ أشهر وحتى ١٢ شهراً، وعلى الأغلب، بناء على تجارب الماضي، فإن المحكمة العليا ستقبل طلب التأجيل، ولكن الأشهر الستة تعني حتى نهاية الدورة الشتوية، التي ستبدأ في منتصف تشرين الأول المقبل، وحتى ذلك الحين، فعلى الأغلب سيكون قد اتخذ قرار بالتوجه إلى انتخابات مبكرة.

ثلاثة عوامل مركزية تخدم نتنياهو

وكان هذا اللغم الأول الذي تم تفكيكه من أمام الحكومة، وفي المقابل، لعبت ثلاثة عوامل في التأثير على المشهد السياسي، الأول هو تراجع حاد جداً في التغطية الإعلامية والانشغال العام في قضايا فساد نتنياهو وزوجته سارة، مقارنة مع ما كان حينما أعلنت الشرطة في شهر شباط الماضي، توصياتها بتقديم نتنياهو للمحاكمة في ملفين، فيما يتواصل التحقيق في ملفين آخرين، وكما يبدو فإن التوقعات بمرور أشهر عديدة حتى يقرر المستشار القانوني للحكومة في مصير الملفين، تتحقق بعد مرور أكثر من

الكذبة الأكبر: «إسرائيل خرجت من قطاع غزة!»

«تبادل إطلاق النار بين الفينة والأخرى بين غزة وإسرائيل ليس خطأ بل خاصية مبرمجة، وكذلك الحصار والأزمة التي يخلقها ما دامت هذه الأخيرة تجري «على نار هادئة»»

بقلم: يوفال إيلون (*)

في كل مواجهة أو عملية عقابية ضد قطاع غزة وسكانه يتكرر الادعاء الإسرائيلي القائل بأننا (إسرائيل) «خرجنا من غزة»، وهكذا، مثلاً، تشمل الحملة الدعائية، التي تسعى إلى تبرير سياسة إطلاق النار في اتجاه المتظاهرين في منطقة الحدود مع القطاع، ادعاء فحواه أن الحديث ليس عن متظاهرين إنما عن مجموعة «غربية» تحاول اقتحام الحدود.

وبتمثل الرد الراجح لليسار الإسرائيلي في وضع الأمور في نصابها، والقول إن إسرائيل لم تخرج من القطاع على تفرض عليه حصاراً وتحكم بجوانب كثيرة من حياة السكان. وهناك أيضاً من يتوسعون أكثر في تفصيل الضائقة الفظيعة، ويستعرضون الخراب الذي أحدثته حرب «الجرف الصامد»، التي شنها الجيش الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤، والذي ينعكس أكثر شيء في النقص ال رهيب في الكهرباء، والمياه، والأدوية... إلخ. أما الحل- أي البديل الذي يطرح من جانب هذا اليسار لسياسة الحكومة- فهو إجراء تسهيلات في الحصار، وتقديم مساعدة اقتصادية، وتخفيف القبضة الشديدة بدرجة أو بأخرى، هناك من يضيف، من جهته، أنه من الأجدر أن تقوم حركة «حماس» باستثمار جهودها في المدينة/ الدولة في القطاع بدلاً من الانشغال بمحاربة إسرائيل.

وفيما يتعلق بإسرائيل وبالحصار على وجه الخصوص، لا شك في أن الرد المذكور صائب، وفي أن الخطوات التي تطرح ضرورية. إلا أن هناك مسألة أصبحت بمثابة افتراض مشترك في الجدل حول غزة أو وهي قبول سياسة فرق تسد تجاه القطاع والضفة، وكأنه من المفهوم ضمناً بأن إسرائيل تستطيع «الخروج من غزة»، والفتاش هو بين يدعون بأن الاحتلال «هناك» انتهى وهو مستمر في الضفة فقط، وبين من يدعون بأنه لم ينته تماماً وبأن هناك حاجة لخطوات إضافية، وإذا ما قمنا بذلك وقامت «حماس» بالانشغال بمسائل القطاع فإن كل شيء سيكون على ما يرام! يجدر بنا أن نعود إلى البداية، في أحيان كثيرة يتعامل الناس مع خطة الانفصال عن غزة (٢٠٠٥)، التي كانت أحادية الجانب وكافت «حماس» بدلاً من السلطة، كخطة أو كإخفاق متهور. لكنها ليست كذلك، فهي ليست خطأ في البرمجة بل خاصية مبرمجة، وعملياً كان هذا هو الهدف من تلك الخطة، وقد شهد على ذلك دوف فريخ أوسلو، مستشار شارون الكبير وأحد المماردين لخطة الانفصال، في سياق مقابلة مع آري شافيط (في صحيفة «هارتس») بالرغم من أن ذلك كان واضحاً للعيان أيضاً.

فماذا كانت الفكرة من وراء ذلك؟

وقفت اتفاقيه أوسلو (١٩٩٣) أو حاولت الوقوف على رجلين: التسويات الانتقالية، والاعتراف بوحدة فلسطينية لاراضي الضفة والقطاع تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أن بنيامين نتنياهو وبالأساس يهود باراك، اللذين اعترضوا بشدة على التسويات الانتقالية منذ البداية، قطعاً هذه الرجل. وحتى من يريد الإطراء لباراك على مقترحاته في قمة كامب ديفيد يتعين عليه الاعتراف بأن هذه الخطوة كانت بمثابة وضع شاهد على فريخ أوسلو، وذلك حين أعلن أن المرحلة الثالثة من الانسحاب لن تتم، ولنذهب (أو لا نذهب) مباشرة إلى مفاوضات على الحل الدائم.

وفي أعقاب ذلك جاء شارون ليقطع الرجل الثانية- الوحدة الإقليمية الفلسطينية- ويلصق بين الضفة وغزة في يحول دون إمكانية التفاوض السياسي، وفي تقديري أن شارون لم يتنبأ بسيطرة «حماس» إنما بحدوث فوضى تكون «حماس» فيها القوة المركزية وتطلق الفدائش كما يحلو لها في حين تكون السلطة الحكم الاعتباري، ولكن ذلك ليس بالأمر المهم، بل المهم هو نهج فرق تسد المقصود كلياً والذي سعى إلى إفشال أي احتمال للجلوس المشترك على طاولة المفاوضات.

إن تبادل إطلاق النار بين الضفة والأرض بين غزة وإسرائيل ليس خطأ برمجياً هو الآخر بل خاصية مبرمجة، كذلك الحصار والأزمة التي يخلقها ما دامت هذه تجري على نار هادئة (وهي تجري على نار هادئة من ناحية إسرائيل، فالاحتجاجات تستحق الثمن الذي تجنيه، وبفضلها لا يوجد مع من نتحدث ولا يوجد أي ضغط للتحدث أصلاً). لهذا، فمن يتابع التسلسل الزمني (كما يفعل ذلك بصورة جيدة المدون الإسرائيلي عيدان لاندאו) يستطيع أن يرى بوضوح أن إسرائيل هي من تبادر إلى التدهور في معظم الحالات منذ الانفصال عن غزة، وبالأساس عندما يكون هناك خطر بأن يحصل تقارب بين السلطة و«حماس».

هكذا عملياً يتم تفريق الاحتلال إلى خمسة أشكال مختلفة: الجيب في غزة، الجيوب في كل من مناطق أ و ب و ج، وشرقي القدس. أيضاً فيما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية للاحتلال في الضفة، بإمكاننا أن نسجع أكثر فأكثر الادعاء القائل بأن الفلسطينيين بغالبيتهم هم عملياً «مواطنو السلطة» ولا يعقل أن يطالبوا لا بالاستقلال من إسرائيل (ضمن حل الدولتين) ولا بحقوق سياسية في إسرائيل (دولة واحدة).

على خلفية هذا الواقع يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد سحر أو طريقة مختصرة لحل الأزمة في القطاع.

هذا ليس إخفاً للحكومة الإسرائيلية كون الوضع هناك صعباً، وبرائسي أن حكم «حماس» وأزمة القطاع هما كنز لسياسة تخليد الاحتلال، ولن يكون هناك تغيير فعلي من دون تغيير السياسة. من دون إدراك ذلك، ليس بالإمكان فهم شيء من الطريقة التي تدير فيها إسرائيل الأمور.

إن محاولة طرح حلول لمسألة قطاع غزة بمعزل عن أي سياق سياسي هو خطأ مضاعف، فهي تنطوي على اعتراف وقبول للفصل بين القطاع والضفة، وعلى تعاون مع إجماع معناه تخليد الاحتلال، كما أن مصيرها الفشل، لأن المقاومة الفلسطينية لا تنبع فقط من الضائقة مهما كانت فظاعتها- ممنوع أن نوافق على خطوات تقوم فيها إسرائيل بإحاطة منطقة فلسطينية ما بجدار وتعلن «هنا لا يوجد احتلال» وتطالب سكانها بأن يعترفوا بفصلهم عن أختهم وعن النضال القومي.

(*) أستاذ في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة، نشرت هذه المقالة في موقع «هوكست» (اللسعة) على شبكة الإنترنت.

ارتباك، وهو يقرأ نتائج استطلاعات الرأي التي تظهر تبعاً، وباتت تبقى عند قوته الحالية من ثمانية مقاعد، ولربما أقل بمقعد، بعد أن كانت استطلاعات العامين الماضيين تشير إلى زيادة قوته إلى ما بين ١٢ وحتى ١٤ مقعداً. وقد ساعد نتنياهو في محاصرة قوة تحالف المستوطنين السياسات اليمينية المتطرفة التي يقودها، تعبيراً عن قناعاته، وبشكل خاص في قيادته للتشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وكان أبرزها في الدورة الصيفية المنتهية، «قانون القومية»، الذي كسر فيه نتنياهو كل الرهانات التي قالت إن القانون لن يمر في الولاية البرلمانية الحالية، وقد مر بصيغة يمينية عنصرية استعلائية إقصائية، وأيضاً دينية.

وقبل ذلك بأسبوع، تم سن القانون الذي سعى له اليمين الاستيطاني، وهو منع الفلسطينيين في الضفة المحتلة من التوجه إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مباشرة، في الغالبية الساحقة من القضايا، وإنما يتم التوجه أولاً إلى المحكمة المركزية في القدس المحتلة بالذات، حيث تركيبة هيئة القضاة بغالبيتها من اليمين واليمين الاستيطاني، وفي هذا القانون أيضاً ضم زاحف للضفة، وطبعاً كل هذا إلى جانب استمرار مشاريع الاستيطان بأوسع أبوابها، وهذا أكسبه أوراقاً سياسياً لدى المستوطنين، وحتى في عقر معازل التيار الديني الصهيوني، القاعدة الأساس لتحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي».

الاستطلاعات

الوضع الحالي في الكنيست هو أن الائتلاف يتركز على ٦٦ مقعداً، مقابل ٥٤ مقعداً لكل المعارضة، بضمنهم المنشقة عن حزب «يسرائيل بيتينو» أورلي ليفي ألكسيس. وإذا اطلعنا على الاستطلاعات بالمعدل، فإن مجموع ما ستحصل عليه المعارضة الحالية هو ٥١ أو ٥٢ مقعداً، بينما الائتلاف الحاكم حالياً ما بين ٦٣ إلى ٦٤ مقعداً، والقائمة التي ستشكلها أورلي ليفي تحصل بالتوقع لسه ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، وفي حال عبرت بالفعل ليفي نسبة الحسم التي تضمن كحد أدنى ٤ مقاعد برلمانية، فمما لا شك فيه أنها ستكون ضمن مركبات حكومة اليمين، برئاسة نتنياهو.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالائتلاف سيشهد تقلبات في المقاعد لصالح حزب الليكود بزعامة نتنياهو، الذي بدأت استطلاعات الرأي تتوقع لسه ما بين ٣٠ إلى ٣٣ مقعداً، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، وهذه الزيادة تأتي على حساب الشركاء في الائتلاف، إذ نرى أن تحالف أحزاب المستوطنين، وكما ذكر، قد يحصل على ٧ إلى ٨ مقاعد، وتقريباً بما يطابق قوته الحالية، فيما سيهيض حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كلون من ١٠ مقاعد اليوم إلى ٦ مقاعد، وكما يبدو سيحافظ أفيغور ليرمان على مقاعد حزبه ال ٦ مع احتمال خسارة مقعد، كما أن حزب شاس سيخسر مقعدين من المقاعد ال ٧ التي له حالياً.

وفي حال كهذه، فإن نتنياهو سيضطر لإشراك عدد أكبر من الأحزاب كي يضمن الأغلبية

خمس أشهر على توصيات الشرطة. والعامل الثاني، كانت مراسم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتزايد دعم البيت الأبيض لكل سياسات حكومة نتنياهو، في ما يتعلق بالاحتلال، والسياسات الإقليمية. وفي النقطة الأخيرة، ظهر نتنياهو كـ «الرجل القوي» على الساحة الدولية، خاصة من زاوية الملف السوري، وتزايد التنسيق مع روسيا وزعيمها فلاديمير بوتين، ويضاف إلى هذا التقارير الإسرائيلية التي ظهرت تبعاً، حتى في وسائل إعلام إسرائيلية لا تُعد «ودودة» لشخص نتنياهو، حول اختراقه للاتحاد الأوروبي، الذي ضعف أيضاً صوته أمام جرائم وممارسات الاحتلال، إذ وجد نتنياهو مرتكزاً لعدد من دول أوروبا الفقيرة في الاتحاد الأوروبي، لتفرض «حق الفيتو» على بيانات ضد السياسات الإسرائيلية، كما فعلت هنغاريا ضد بيان يعترض على نقل السفارة إلى القدس.

وإلى جانب كل هذا، فإن الاقتصاد الإسرائيلي يطلق مؤشرات ثابت، بعيداً عن الأزمات، مع معدلات نمو اقتصادي هي الأعلى من بين الدول المتطورة، في حدود ٣٫٨٪، وعملياً غياب البطالة، التي تبلغ نسبتها حالياً حوالي ٣٫٩٪، وهي عملياً ليست بظالة لأنها في غالبيتها الساحقة، هي لأشخاص يتنقلون بين أماكن عمل.

وواضح أن هذه نسب تستمر من خلفها نواقص كبيرة، مثل أن النمو الاقتصادي لا يصل بالقدر الكافي إلى الشرائح الفقيرة، أو حتى المتوسطة الدنيا، في حين أن نسبة البطالة الضعيفة يستتر فيها اضطراب العاملين للتوجه إلى وظائف جزئية، أو العمل بأجور متدنية، كما أن نسب البطالة تتعامل فقط مع من انخرطوا ذات يوم في سوق البطالة، ولا تأخذ بعين الاعتبار المحرومين من فرص العمل، مثل النساء العريبات (٦٥٪) وامتناع حوالي ٤٩٪ من رجال الحريديم عن الانخراط في العمل.

لكن الغالبية الساحقة جداً من الفقراء والعاطلين والمُعطلين عن العمل، هم من المواطنين العرب والحريديم، فكل الجمهوريين يشكلان قرابة ٣١٪ من السكان (١٨٪) عرب وحوالي ١٣٪ حريديم، ولكنهم في ذات الوقت يشكلون ٦٠٪ من العاطلين عن العمل، ولا أقل من ٧٥٪ من الفقراء، ما يعني أن الجمهور اليهودي، من العلمانيين والمحافظين، وحتى المتدينين الصهاينة، يعيشون بمستويات اقتصادية اجتماعية تنافس الدول الأوروبية المتطورة، وهؤلاء هم القوة الانتخابية الأكبر والمقررة في كل واحدة من الانتخابات الإسرائيلية.

وكل هذه مجموعة عوامل، منها الكبيرة وأخرى تفصيلية صغيرة، ساندت في رسم صورة «القائد العنيد» لنتنياهو في الشارع الإسرائيلي. وهذا تعزز بشكل خاص أمام ضعف المعارضة، وغياب المنافس ذي الوزن في الساحة الإسرائيلية، وهذا ساعد في أن يفرض نتنياهو إملاءاته على الائتلاف الحاكم، وإضعاف وزن كتل الائتلاف، وردعها عن أي تهديد بحل الائتلاف. وهذا ما رأيناه كما ذكر لدى كتلتي الحريديم، ولكن أيضاً بقدر لا أقل لدى تحالف «البيت اليهودي»، الذي كما يبدو دخل في حالة

صدر عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحرير:

هنيدة غانم

عازر دكور

البرلمانية لحكومته بعد الانتخابات، وهذه عادة نقطة ضعف لكل حكومة، لأن كل حزب صغير سيكون له وزن أكبر من حجمه ليقرر بمصير حكومته، لكن في هذه الحالة فإن كل الأحزاب ستكون أحزاباً خائفة على مستقبلها، بعد أن تكون قد تلقت ضربات مفترضة في الانتخابات، التي من الصعب حسمها منذ الآن، لكن المشهد الحاصل في الاستطلاعات جعل الأحزاب الحليفة لها تعيد حساباتها.

والوضع في المعارضة أشد سوءاً، والقوة الثابتة فيها هي لتحالف «القائمة المشتركة»، التي تتوقع لها استطلاعات الرأي ١٢ مقعداً، مقابل ١٣ مقعداً اليوم، وهذا الثبات في استطلاعات الرأي يوحي باحتمال تحقيق نتيجة أكبر، في المقابل، فإن حزب «يش عتيد» بزعامة مؤسسه

يأثير لبيد هبط في استطلاعات الرأي من ٢٢ وحتى ٢٤ مقعداً في استطلاعات سابقة، إلى ١٨ مقعداً في استطلاعات الشهرين الأخيرين، بينما قوته الحالية هي ١١ مقعداً. في حين أن تحالف «المعسكر الصهيوني» يحصل في حدود ١٤ مقعداً، بدلاً من ٢٤ اليوم، وبدأت استطلاعات تفحص سيناريو أن يتولى قيادة التحالف، رئيس الأركان السابق بيني غانتس، وتوقعت الاستطلاعات أن يحافظ «المعسكر» على قوته الحالية- ٢٤ مقعداً، فيما لو تولى الرئاسة الجنرال غانتس. كما أن حزب ميرتس من المتوقع أن يرتفع بقوته مقعداً أو مقعدين، زيادة على مقاعده الخمسة اليوم.

حسابات نتنياهو والمفاجأة

من المفارقة أن الحكومات أو رؤساءها يتخذون قرار حل الحكومة، خلال دورة برلمانية، لكن في الظروف الناشئة، فإن حسابات نتنياهو الشخصية قد تدفعه لاتخاذ قرار كهذا، بالذات في العطلة التي ستستمر ثلاثة أشهر، وعلى الرغم من أن نتنياهو يعلن باستمرار أنه معني بأن تكون الانتخابات في أقرب وقت من موعد الانتخابات الذي ينص عليه القانون، بمعنى تشرين الثاني ٢٠١٩، إلا أن حساباته قد تتقلب بسرعة، بما يخدم شخصه أولاً ومن ثم حزبه.

وحتى الآن يرى نتنياهو أن انتخابات في هذه المرحلة ستكون جيدة له في المحصلة الأخيرة، لكن بعد ثلاثة أشهر من الآن ستجري الانتخابات للمجالس البلدية والقروية (السلطات المحلية)، ولذا لا يمكن اشغال الجهاز السياسي، ولا لجنة الانتخابات المركزية، بجملي انتخابات، وبناء على ذلك فإنه حتى لو أراد نتنياهو انتخابات مبكرة، وقرر بشأنها في هذه الأيام، فهي لن تكون قبل أواخر شهر شباط المقبل.

لكن نتنياهو يتخوف من اتخاذ قرار اجراء انتخابات بعد عدة أشهر، خلاها قد تفجر بشكل أكبر قضايا الفساد، وتطفي الأبناء عنها عما حققه من إنجازات سياسية، على مستوى سياسات اليمين، وأن يظهر ضعيفاً، ما يؤدي إلى تراجع قوته لحساب أحزاب الائتلاف، وفي سيناريو كهذا فإن تحالف المستوطنين «البيت اليهودي» هو من سيكون معنياً أكثر بانتخابات مبكرة كي يقوى على حساب الليكود.



معركة مثلي الجنس ودعم شركات كبرى لها مؤشراً إلى معارك العلمانيين المقبلة!

شركات اقتصادية كبرى أعلنت دعمها لاحتجاجات مثلي الجنس للمطالبة بحقوق لهم* هذا الدعم أثار علامات سؤال، خاصة وأن الجمهور الإسرائيلي ترتفع فيه نسب المتدينين والمحافظين *معركة المثليين ما هي إلا مؤشر لتخوفات العلمانيين من المستقبل على ضوء ما غاب في بنود «قانون القومية»

شهدت شوارع إسرائيل، في الأسبوع الماضي، حملة احتجاجات غير مسبوقة لجمهور مثلي الجنس، الذين جندوا لإضراب عن العمل ومظاهرة ضخمة شارك فيها عشرات الآلاف، مطالبين بحقوق لهم، مثل استئجار الأرحام. وكان اللافت أن هذه الحملة، التي يقودها قادتها إنها ستستمر، قد لاقت دعماً من شركات اقتصادية كبيرة، برغم أنها قد تتعرض لمحاسبة من جمهور المتدينين، إلا أنه بالإمكان القول إن هذه الحملة التي اندلعت فجأة رأى فيها علمانيون أنها قد تكون فاتحة لمعارك أوسع، في مجتمع كما يبدو أخذ بالتصديق على العلمانية والعلمانيين.

وقد اندلعت حملة الاحتجاجات هذه في أعقاب سن قانون ينظم مسألة استئجار الأرحام، في اليوم الأخير من الدورة الصيفية للكنيست، بدون أن يشمل مطلب مثلي الجنس بأن يكون مسموحا لزوجين من الذكور تربية أطفال من خلال استئجار أرحام، وذلك بالرغم من أن رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو كان قد أعلن دعمه لهذا المطلب، لكن سرعان ما تراجع عنه، على ضوء الرفض في الائتلاف من الأحزاب المتدينية، ومن نواب متدينين في أحزاب مشاركة في الائتلاف.

وقد تزامن سن هذا القانون مع سن «قانون القومية»، الذي تعترض أوساط إسرائيلية واسعة عليه، من باب أنه لم يشمل بندا واضحا لتعريف إسرائيلي على أنها «دولة ديمقراطية»، إضافة إلى كونها يهودية، وأيضا لغياب مبدأ المساواة، وانعدام بند ينص على أن تهتم الدولة بالحفاظ عليه لكل المواطنين. وفي هذه النقطة العينية الأخيرة لم يكن كل الجمهور المثليين قلقا على المساواة للمواطنين العرب، وغالبية الذين يؤيدون المساواة للعرب، بكونهم أفرادا وليس كجموع قومية، ولذا فقد رأت شرائح كثيرة أنها متضررة من غياب المساواة، وليس فقط المثليين بل أيضا الأوساط العلمانية.

وهذا هو بالضبط الدافع الأقوى للجهات الدينية، على مختلف تياراتها في الائتلاف الحاكم، الذي وقف وراء رفضها بند المساواة، إن أنها تتخوف من أن يكون مبدأ المساواة ذريعة لمطالب شرائح كثيرة بحقوق تتعارض مع توجهاتها الدينية، وأيضا ما قد يكسر احتكار قوانين السبت والأعياد اليهودية في الحياة العامة. وكل هذا التقي بطبيعة الحال مع رفض العلمانيين من اليمين المتشددة، والذي يرفض أولا المساواة في حقوق المواطنين العرب.

ولذا بالإمكان القول إن جمهور العلمانيين الواسع انخرط في معركة المثليين كجزء من معركة مستقبلية لحقوق هؤلاء، فهم يرون أنه إذا رفضت إسرائيل الآن المساواة، وحرية الفرد، فكيف ستكون الحال حينما تكون نسبة المتدينين من كل التيارات أكثر من 50% من اليهود وحدهم، وهي نسبة في تزايد مستمر.

لكن كما ذكر فإن الجانب الأبرز في معركة المثليين كان دعم شركات كبرى لهم، فقد أصدرت شركات اقتصادية كبرى، بواسطة مكاتب علاقات عامة، بيانات مفادها أنه إذا كان العاملون لديها يريدون المشاركة في احتجاجات مثلي الجنس في المظاهرة، فإنها تسمح لهم بالخروج من الدوام، دون ائمس بأجورهم، وتبعت تلك الشركات شركات الترفيه العالية «الهايتك» وغيرها، إلى أن وصل الأمر إلى صدور بيان مماثل عن اتحاد النقابات العامة (الهستدروت).

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «دي ماركر» الاقتصادية: «ما الذي يجري هنا؟ هل الشركات الاقتصادية الكبيرة، التي قدس منها كان فلان في حملة الاحتجاجات الشعبية ضد غلاء المعيشة في العام 2011، هجمت ما يحبه الجمهور؟ وهل تعتقد تلك الشركات أنه يوجد غضب شعبي عام، وأرادت أن يتم تبرير هذا الغضب، من خلال حقوق مثلي الجنس، بدلا من النقمة على الشركات؟»، ويشير بيرتس إلى أن هذه الأسئلة تطرح نظراً إلى أن نسبة جمهور مثلي الجنس هي في حدود 10% من الجمهور.

ثم يسأل بيرتس: منذ متى كانت الشركات الاقتصادية تشجع الإضرابات؟ وهذه الشركات هي دائما في الموقع النقيض للإضرابات، وضد مواطني هذه العالمن. كما أن ما يثير التساؤل أنه طالما أن قضية حقوق مثلي الجنس، وحقهم في تربية أطفال، قضية قائمة على مدار الأيام، فما الذي جعل الشركات تهب لمناصرة احتجاجهم؟

ويضيف بيرتس: «ما هو واضح أنه لأول مرة منذ العام 2011، يتم تنظيم حركة احتجاج تحظى بهذا القدر المفاجئ من التأييد في القطاع الاقتصادي. وللدقة أكثر، فإن هذا التضامن تقوده شركات الهايتك، وهذه ليست المرة الأولى. فقبل شهر أعلن مدير عام شركة «نايس»، باراك عيلام، أن العاملين في شركته لن يسافروا على متن طائرات شركة «إل عال» الإسرائيلية شبه الرسمية، طالما استمر الفصل بين الرجال والنساء، خضوعا لطلبات الحريديم، الذين رفضوا الجلوس إلى جانب نساء، في رحلة جوية من نيويورك إلى إسرائيل».

ويتابع بيرتس: «إن حقوق مثلي الجنس، والحادثة في شركة «إل عال»، ترتبطان بعدة أحداث وقعت خلال ولاية الحكومة الحالية، وهي تدل على القوة المتزايدة لجهات دينية، وبضمنها الحريديم، على الحياة العامة في الدولة. وهذا ما رأيناه في قانون التجنيد العسكري، والصراع على أعمال البنس التحتية، مثل سكة الحديد أيام السبت، والمعركة ضد فتح مجال تجارية أيام السبت في أسدود وغيرها، والخضوع المتزايد للحاخامية الرئيسية في موضوع الحلال وغيره، وأجواء التدين وفرض أجواء تدين في صفوف الجيش الإسرائيلي، وفي جهاز التربية والتعليم، وكل هذه الأحداث حينما يتم النظر إليها بشكل تراكمي، فإنها

[ب. ج]



تظاهرة مناوئة لقانون القومية العنصري في تل أبيب.

الجدل الإسرائيلي الداخلي حول «قانون القومية» لا يعترض على يهودية الدولة!

دولة يهودية جيدة، يجب العودة إلى تأكيدها من خلال قانون جديد؛ بالعكس هناك بالضبط سبب ممتاز لماذا يجب علينا عدم القيام بذلك. وتابع أرنس «إن حقيقة أن الكثير من المواطنين العرب يفضلون تعريف أنفسهم كفلسطينيين وليس كعرب إسرائيلي، من أجل التأكيد على تماثلهم مع النضال الفلسطيني أو مع إنشاء دولة مستقلة، وبهذا يستغلون الفرص الموجودة لديهم، تدل قبل كل شيء على مؤهلاتهم وطموحاتهم، لكنها أيضا يجب أن تكون مصدر فخر للمواطنين اليهود». ويضيف أن «الكثير من سكان إسرائيل اليهود والعرب يعتبرون التأكيد الزائد في هذا الوقت على الطابع اليهودي للدولة، كما يتم التعبير عنه في قانون القومية، وكذلك في خفض المستوى المهين تقريبا للغة العربية، خطوة تعيد التقدم الذي تم إنجازه طوال سنوات إلى الوراء».

وقالت النائبة من حزب العمل شيلي جيموفيتش إنه لا أحد يؤمن أن ما يهم المبادرين للقانون هو القومية في هذا الوقت على الطابع اليهودي للدولة، كما يتم بينما هنا يتراجعون إلى الخلف، ومن ناحية هؤلاء فإن من يقرأ وثيقة الاستقلال هو خائن، والمساواة في الحقوق هي لعنة. وتضيف «اليوم نحن أكثر ثراء، ولدنيا ازدهار وتطور، وجيش قوي، وبالذات من هذه القوة، والضخامة الاقتصادية والعسكرية، ولد الإخلاص المهين لكراهية الآخر».

وبموازاة ذلك قال المحلل السياسي تسفي بارثيل، في مقال له في صحيفة «هارتس»، مخاطبا المواطنين العرب، ساخرا من القانون «لا يمكنكم أن تكونوا حراس الديمقراطية الإسرائيلية أو ورقة عباد شمس لها، لأن القواعد لا يتم تحديدها لدولة إسرائيل التي تعيش فيها، بل لدولة المستوطنين التي أوجدت زعران تشريع يتلقون أسس قوميتهم من الخالق في السماء».

وقال الخبير القانوني مردخاي كريمينتسر في صحيفة «هارتس» إن «قانون القومية هو قانون يتسبف في استخدام حق الأغلبية وهو قانون مهين للأقلية. وهو لا يضمن الضمعة إلى إسرائيل بل يضمن إسرائيل إلى المناطق المحتلة». وعن المواطنين العرب كتب يقول «كما أنهم لا يحصون في المناطق (1967) السكان الفلسطينيين، فهم لا يحصون المواطنين العرب في دولة إسرائيل، لا مناص من القول إن سياسة من النوع الملائم لحكم الأبارتهايد على قاعدة إثنية، والموجود في المناطق (1967)، تدخل الآن برأس مرفوعة إلى داخل إسرائيل».

وتابع كريمينتسر «من أجل أن يسلم المواطنون العرب (لأن يوافقوا) مع القانون عليهم التسليم بكونهم غائبين أو في أحسن الحالات في مكانة أدنى، وحسب المستشار القانوني أيضا ليست لهم حقوق كإقلية قومية. ليس بالإمكان أن نتوقع من أي شخص خضوعا كهذا مرتبطا بالإهانة، ويجب أن نطلب من كل شخص عاقل ألا يؤيد القانون الذي يطلب بما هو محظور المطالبة به. الأمر لا يتعلق بناء على ذلك بعمل يستحق الوصف بأنه قانون بل باستخدام ملتبس للقوة الاستبدادية للأغلبية من أجل المس بصورة متعمدة بالأقلية بذريعة «قانون أساس». إذا تم استكمال هذا الإجراء بقرارات مؤيدة فلن يكون لنا مكان نخفي فيه عازرنا!».

أنه بعد هذا القانون، فإن «كل ما باستطاعتكم فعله هو تحقيق المساواة لأقليات، لكن ليس مساواة قومية. لن تكون أي أقلية قادرة على تغيير رموز الدولة. إن هذا القانون لا يمس باللغة العربية، ولا يمس أي أقلية، وهذه أخبار كاذبة. وإسرائيل ليست دولة ثنائية اللغة، ولن تكون هكذا. إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وتضمن الأغلبية دون المس بالأقليات».

المعارضون يحذرون من تبعات القانون

في سياق المعارضة للقانون حصل تلاق قد يبدو غريبا، إذ كان من بين المعارضين أئباع التيار اليميني الابدولوجي المتشدد، وهم من أعضاء حزب «حبروت» القديم، الذي أسس في العام 1974 حزب الليكود، وبيدهم من لا يزال في حلبة السياسة حتى الآن، مثل الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، وعضو الكنيست بنيامين بيغن من كتلة الليكود حاليا، وإلى جانبها وزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس، وغيرهم، هؤلاء يرون أن القانون زائد، ولا حاجة لإسرائيل له، فهويتها معروفة، وصياغات القانون قد تخلق نزاعات بين تيارات يهودية دينية وعلمانية، وبين يهود العالم وإسرائيل، إلى جانب التصديق على المواطنين العرب، علما أن هذا التيار السياسي اليميني هو من أشد المتمسكين بسياسة «أرض إسرائيل الكاملة».

كذلك لوحظ أن ثمة معارضة من قوى صهيونية أخرى، كحزب المعارضة البرلمانية، التي لا تختلف حول البند الأساس للقانون، لكنها تعترض على غياب التعريف الديمقراطي للحكم، وغياب مبدأ المساواة، ووجود بنود تستهدف وجود العرب في الدولة وغيرها.

المؤيدون يعتبرون القانون ضروريا

يعتبر المؤيدون للقانون، من سياسيين وكتاب ومحللين، أن القانون هو بمثابة «حاجة ضرورية» لإسرائيل لتثبيت هويتها، وهناك من رأى أن القانون يشكل خطوة كبيرة نحو صياغة دستور إسرائيل، بعد كل عشرات السنين التي مرت.

وعقب إقرار القانون، قال رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، من على منصة الكنيست «إن هذه لحظة مؤسسية في تاريخ الصهيونية، وتاريخ دولة إسرائيل. فبعد 122 عاما من نشر هيرتسل حلمه، ثبتنا بقانون المبدأ الأساس لوجودنا، ومؤداه أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، التي تحترم حقوق الفرد لكل مواطنيها، وفي الشرق الأوسط، فقط إسرائيل تحترم هذه الحقوق، وحينما أتحدث في العالم فأنا أكرر قائلا إن هذه دولتنا، دولة اليهود. وفي السنوات الأخيرة هناك من يسعى للاعتراض على هذا، وبذا للاعتراض على ما يمس أساس وجودنا، ولهذا شرعنا في هذا القانون النشيد الوطني ولغتنا وعلمنا».

وقال النائب آفي ديختر (الليكود)، المبادر الأول لهذا القانون في العام 2011، في عرضه للقانون أمام الهيئة العامة للكنيست: «منذ أن بدأت بالدفع قدما بهذا القانون، قيل لي إن صيغته مفهومة لتقائيا، لكن ما كان بالإمكان تجاهل أقوال القائمة المشتركة: «نحن سنتصبر، لأننا كنا هنا قبلكم وسنكون بعدكم». إن هذا القانون هو الرد الحاد على كل من يفكر هكذا».

وأضاف ديختر (مخاطبا أعضاء القائمة المشتركة)

يتواصل في إسرائيل الجدل الداخلي حول «قانون القومية» وتبعاته الخطرة. وداخل هذا الجدل هناك من يرى أن القانون يهدد لمرحلة خطيرة على مستوى تعدد المجتمع اليهودي، وبالذات بالنسبة إلى الجمهور العلماني والليبرالي، إضافة إلى من يحذر من انعكاسات القانون على المواطنين العرب، ومبدأ المساواة، بما من شأنه أن يمس مكانة إسرائيل واليهود في العالم. ويرى معارضو القانون للأسباب السالفة، أن تشريعه جاء بإصرار من جانب رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، الذي يسعى لكسب أوراق سياسية يعرضها على جمهوره في الانتخابات المبكرة، التي ما تزال بمثابة لغز حتى الآن، برغم أن التقديرات تميل إلى ترجيح حل الكنيست الحالي مع افتتاح الدورة الشتوية، في منتصف تشرين الأول المقبل.

غير أنه بالرغم من ذلك من الضروري الإشارة إلى وجود شبه إجماع صهيوني حول المبدأ الأساس للقانون، وهو أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، وأن فلسطين التاريخية، التي تسميها الصهيونية «أرض إسرائيل»، هي «الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، أي أبناء الديانة اليهودية، الذين تعتبرهم الصهيونية شعبا. لكن المعارضين ينتقدون غياب كلمة ديمقراطية من عبارة تعريف إسرائيل، كما ينتقدون غياب مبدأ المساواة، ولعل هذه النقطة الأخيرة عينا جعلت شرائح مختلفة من الجمهور الإسرائيلي متضررة هي أيضا، والصوت الأعلى في هذه الأيام كان لجمهور مثلي الجنس، الذين شرعوا هذه الأيام بمعركة من أجل ضمان حقوق لهم في القانون (طالع تقريراً آخر في هذه الصفحة).

وقد لاقى هذا التجند الكبير لدعم مثلي الجنس من شركات ومؤسست ضخمة انتقادات حتى بين أوساط ليبرالية، لكون هذا تزامن مع سن قانون القومية العنصري الاقتلاعي. ونشرت الباحثة التقدمية البروفسورة نوريت بيدل الحنان مقالا عبرت فيه عن دعمها للمثلي الجنس، إلا أنها قالت إن التجند المذهل في كل البلاد، من المؤسسات الكبرى، «لحقوق مثلي الجنس بإقامة عائلات يكشف عن أمر مشجع لكن في ذات الوقت محبط في المجتمع الإسرائيلي، فهؤلاء وقفوا بكل قوتهم وكانهم يدافعون بحرقه عن حقوق الإنسان، في حين أن هذا يأتي بالذات بعد يومين من سن قانون عنصري، دون أي احتجاج يذكر، وهو احتجاج يأتي بعد يومين من دعوة وزير التربية والتعليم الإسرائيلي إلى إلقاء نقابل على رؤوس الأطفال الفلسطينيين، الذين يطلقون بياس طائرات ورقية حارقة، كي يذكروا العالم أنهم موجودون على الأرض، فهؤلاء جوعى محاصرون، لكن لا أحد من مؤسسات التربية والتعليم يرد على دعوة جنونية كهذه».

معرض في تل أبيب يجاهر بسلب أعمال عربية وعرضها برغم إرادة أصحابها لضرب المقاطعة!

كتب هشام نفاع:

خلف سثنى المواجهات السياسية بما في ذلك تجلياتها العسكرية، سواء على حدود غزة المحتلة أو على حدود الجولان المحتل مع عمقه السوري شمالا، شهد غاليري إسرائيلي في أواسط تموز المنتهي حدثًا يمكن القول إنه جسد في العمق صورة مكثفة جدا لفعل وفكرة السيطرة والتملك عنوة بقوّة الذراع والبنديقية والعبادة على ما ليس لك! لم تكن في الغاليري أسلحة لكنه اشتمل على كامل العنصرية-العنصرية للقيام بفعل سيطرة وتملك قسري وعنيف مماثل في الماهية.

تعود القصة إلى إعلان خرج به غاليري يطلق على نفسه اسم أو صفة الـ «مركز للفن والسياسة» في مدينة تل أبيب، بشأن تنظيم معرض عنوانه «فنون عربية مسروقة»، للوهلة الأولى يظن المرء أن هناك تلاعبا ذكيا ما خلف هذا العنوان، أو صياغة العنصر غزوة نقدية مخنقة ما. ولكن قراءة الأعمال المرافق والداعي لذلك المعرض، تكشف أن المقصود حرفيا هو سرقة لأعمال فنية عربية وعرضها.

وقد جاء في الدعوة التعريفية حرفيا: «يقدم المعرض للجمهور الإسرائيلي مجموعة مختارة من أعمال الفيديو لفنانين من العالم العربي والمعروضة في أرجاء العالم، لكنها لم تعرض في إسرائيل بعد. يلقي هذا المعرض الضوء على العالم الفني في الدول العربية المجاورة، الفنانين المخفي عن المشهد الفني والثقافي المعاصر في إسرائيل. تسعى الإشارة إلى الحدود السياسية والجغرافية إلى لفت الأنظار إلى مكانة إسرائيل الشاذة في أسرة الشرق الأوسط».

حتى هنا أيضا قد يخطر بالبال أن هناك من يسعى إلى توجيه حزمة استثنائية من الضوء على ما ينتج من أعمال فنية عربية يتم جيبها عن الجمهور الإسرائيلي، قاصدا نقد الانغلاق الإسرائيلي في مقابل المحيط الجغرافي والثقافي القريب، والذي يتم الهرب منه نحو الانخراط المقتعل في حيزات أوروبا سواء في الغناء (يوروبوينج، مثلا) أو الرياضة (دوري كرة السلة، مثلا) أو التصور الذاتي بل التوهم الذاتي (إسرائيل دولة غربية في الشرق) لكن هذا أيضا يتضح كخطا متسرع، لا يوجد أي نقد لإسرائيل الرسمية، فالمنظومون يصارحون في بيانهم باللغات الثلاث، العربية والإنجليزية والعربية، بما يلي: «تعرض هذه الأعمال في إسرائيل دون علم الفنانين، ومن خلال الإدراك الكامل لعملية سلب ممتلكاتهم هذه»، ويفسرون إقدامهم على فعل السلب بهذا القول إنه: «بواسطة هذه المعرض نسعى إلى تعزيز واقع من التعاون والحوار في الشرق الأوسط، واقع بدون حروب واحتلال، عالم بدون حدود، الواقع الصحيح المرغوب بنظرنا». ومن المفري جدا التفكير في التناقض الهائل بين الإقدام على فعل سلب أعمال الفنانين وبين الحديث عن تعاون وحوار. السلب كفعل عنيف لا يقيم أي وزن لإرادة المسلوب منه، هو فعل يساهم في التعاون والحوار مثلما تساهم رصاصه بنديقية في تقريب القلوب.

بشيء من السخرية الجادة قد يقال إن هذا ما يجري، إسرائيليا، في خصوص كثير من الممتلكات والمنتجات التي تسلب وتدمع بالأزرق والأبيض ويعنل عنها «وطنية إسرائيلية» ثم يقال: هذا جزء من تقاسم المشترك الذي يجمعنا مع جيراننا. هذا ما حدث لزيت الزيتون ولأطباق شعبية عديدة.

فرض للأمر الواقع بهدف كسر المقاطعة الثقافية لإسرائيل الرسمية

لا يخفي المنظومون الجاهرون بالسلب أنهم اختاروا «عدم نشر أسماء الفنانين

لعلنا بعدم رغبتهم بعرض أعمالهم في إسرائيل كجزء من المقاطعة الثقافية العربية والعالمية لدولة إسرائيل، وكى لا نفرض عليهم تعاونا لا يرغبون به، ويهدف عدم تعريضهم لسيف الانتقاد واتهامات الخيانة». أي أن هناك بالإضافة إلى السلب فرض للأمر الواقع بهدف كسر المقاطعة الثقافية لإسرائيل الرسمية، والتي يقوم بها أصحابها لأسباب سياسية وبدوافع أخلاقية. وهكذا فلا يتم سلب ممتلكات أولئك الفنانين، بل تنتهك كرامتهم الذاتية من خلال تهشيم موقفهم الداعي للمقاطعة.

لا يمكن التخلص من صورة تلخ على الذاكرة حين فرضت السلطات الإسرائيلية على قسم من أهل قرية كفر قاسم لقاء على مأدبة طعام لفرض «ضلحة» عليهم قبل أن تجف بماء شهداء المجزرة الوحشية التي اقترفتها قوات الأمن الإسرائيلية في قريتهم في العام ١٩٥٦. دوس الإرادة الشخصية وممارسة العنف ضد الكرامة الذاتية للإنسان وجزءه إلى ما يناقض وجدانه، هو نهج واحد في الحالتين. هذا الإرث الشيع يجد له تجليات في هذا معرض، أبرز ملامحه العميقة الفطرسية والواقحة والتبلد المطبق نحو من يزعم بالسعي للتقرب منه.

وحتى تكتمل صورة القاتمة يتفطن منظمو استعراض «الفنون العربية المسروقة» في التفلسف، بالمفهوم السلبي للتفلسف المبتذل المفرغ من مضمونه، إذ يدعون أنهم اختاروا البدء بهذا المعرض في مركزهم «احتجاجا على الوضع الراهن، ومن خلال الإيمان بقدرته الفن على توسيع الأفق، وتغيير وجهات النظر، وإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي وسعيا إلى الحرية والديمقراطية في المنطقة بين النهر والبحر، وفي العالم كله». على من يختج بالضبط هذا المنعم بالترف خلف الجدار الحديدي المحروس بأحدث الأسلحة الموجهة إلى الفلسطينيين خصوصا والعرب عموما؟ من هو عنوان سهامه النقدية؟ ليس المؤسسة السياسية والعسكرية التي تفرض هذا كله، بل ليس هناك تحديدا لأي عنوان، بل مجرد ثرثرات متخفة من أي التزام أخلاقي ومن أي استعداد لدفع الثمن الواجب؛ واجب المعارضة وتبعاتها؛ ثرثرات عن «توسيع الأفق» وتغيير وجهات النظر، وإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي» والسعي إلى «الحرية والديمقراطية». هكذا تمارس هذه الغايات المؤسسة الإسرائيلية نفسها، سعي إلى تغيير وجهات النظر، بغرض العقوبات على المدنيين في قطاع غزة، مثلا، لينسوا الاحتلال الإسرائيلي ويقوموا على السلطة هناك سعيا إلى «إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي» وتحقيق «الحرية والديمقراطية». عقلية صمغها الغف والإملاء والتجاهل التام لإرادة الطرف الآخر وكرامته الإنسانية، وهو بالضبط ما يقوم به من يسلب أعمال فنية لمبدعين عرب ويعرضها دون إرادتهم وخلافا لموقفهم السياسي والأخلاقي المنسجم مع المقاطعة الثقافية. هذا هو التجلي الأشبع للعنف، فهو لا يتم بالسلاح، بل بزعم استخدام الفن والإبداع لنشر الحزينة.

وكأن هذا كله لا يكفي، فقد أدلى بعض منظمي المعرض بتصريحات لعبوا من خلالها الدور الأحي على القلب الإسرائيلي الشائع: دور الضحية. أحدهم قال بحسب صحيفة «هآرتس»، إن «المعرض المشار إليه يمثل نوعا مختلفا من الأداء، حيث يثير أسئلة عن العلاقة بين الفن ومؤسسته، وعن كيفية التعامل مع القانون، ومع الواقع، ومع الاتفاقات السياسية، ومع حملات مثل حملة مقاطعة إسرائيل (بي. دي. إس)، ومع الحكومة الإسرائيلية». فكرة المعرض نشأت عندما حاولنا إقامة معرض عادي يضم أعمالا عربية برضى أصحابها، ولكننا لم نستطع أن نحصل على موافقتهم، حيث إنهم إما تجاهلونا أو رفضوا». وقالت أخرى «نحن نحتاج إلى

المجلة الفنية المستقلة «توهو» التي تستقر في تل أبيب:

ما الذي يتبقى من «الفن والسياسة» إذا كانت النتيجة استخداماً انتهازيا للفن؟

يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ويعارض التطبيع الذي يتعاطى مع الطرفين كمتساوي المسؤولية ومع الاحتلال ك«صراع». هذا ليس فعلا عنيفا فقط بل ينطوي على جهل، سخافة وخداع، تؤكد مجلة «توهو» وتتعاطى مباشرة مع الجذور السياسية لهذا المسلك إذ تكتب: «فوق كل شيء، يبدو أنه يتغذى من المزاج السياسي السائد في دولة إسرائيل والذي لا يمكن فصله عن السياسة الإسرائيلية العنيفة، العنصرية، الاستغلالية والمحتلة، والتي يمكن ملاحظة آثارها على امتداد الطيف السياسي كله تقريبا. وفي كل نقطة من الحيز العام، إلى ذلك يجب أن ينسب الاستعراض الذاتي المستهجن. إن لم نقل المريب، للمنظمين وكأنهم ضحايا الموضوع السائد، وليس أنهم يقومون بفعل سرقة دوس غير أخلاقي بحكم مكانة القوة والاستعلاء. ولا يهم كم سيقومون بقفزات أكروباتيكية، وما إذا كان المعرض يقع في سخنين أو في شارع هشارون في تل أبيب. ويجب أن ننسب إلى ذلك المراج السائد ذاته، محاولة استملاك كل رد فعل على الحدث (بما يشمل هذا الرد طبعا) وكأنه ناتج إيجابي للحدث نفسه، ولم يكن ليتم لولا. إن رد الفعل المستعطي والمستخف ومكتم الأفواه من قبل المنظمين على أقوال الفنانة والممثلة رائدة أدون خلال حفل افتتاح المعرض، شكل بالضبط مثلا دقيقا لما يقف خلف تلك «النوايا الحسنة» التي يتشددون بها. من المهم التأكيد: كي تكون فنانا أو قيما لا يكفي أن تعلن هذا عن نفسك، هناك حاجة لأن يتم قبولاك بهذه الصفة. ونحن نرفض. نحن نراكم على حقيقتكم، فلاسفة مزعومون ومنظرون مزيفون، وشخص إعلام وعلاقات عامة تفتقرون إلى عمود فكري أخلاقي. ما الذي يتبقى من «الفن والسياسة» إذا كانت النتيجة استخداما انتهازيا للفن؟

بماذا يختلف موقف منظمي المعرض، الذين يدعون اليسار الجديد، عن موقف حكومة اليمين في إسرائيل؟»

بحوارات، بأشكال تعاون، وبإمكانيات تضامن أساسي، قائمة على مستويات جماهيرية مختلفة، وأكندا على واجب المجتمع الثقافي بالتنصل من هذه الفعلة الخطيرة وبلادنا».

«بماذا يختلف موقف منظمي المعرض عن موقف حكومة اليمين في إسرائيل؟»

المجلة توقفت أيضا عند محاولة منظمي معرض «فنون عربية مسروقة» عرض أنفسهم كمن يحملون رسالة راديكالية، وتقول عنهم: «بيدو أن منظمي المعرض في تل أبيب لم يتعلموا شيئا من ذلك، واعتقدوا أن مجرد وعيهم المشكلة (فعلا - تزوغ في المعرض أوراق تشمل الحقوق الفكرية وقائمة مراجع حول الحيز العام) والإعلان عن ذلك، لا يعفيهم من المسؤولية فحسب، بل يضيف طبقة من الراديكالية المزعومة لأفعال الخداع والنصب المهينة التي أقدموا عليها. بدلا من إنزال الأعمال واصلوا المحاجة وكانهم حاملون أنه «اخرتنا عدم نشر أسماء الفنانين لعلنا بعدم رغبتهم بعرض أعمالهم في إسرائيل كجزء من المقاطعة الثقافية العربية والعالمية لدولة إسرائيل، وكى لا نفرض عليهم تعاونا لا يرغبون به، ويهدف عدم تعريضهم لسيف الانتقاد واتهامات الخيانة». فعلا بوسع الفن إنتاج وتطوير حوار، ولكن ليس بواسطة فعل اغتصاب، حتى لو أرفقت به اقتباسات لفوضويين من العام ١٨٤٠ ودعوة إلى «حوار مفتوح» (المنظومون هم من حددوا قواعد). إن من يمارس الاحتلال يسرق ثم يامر ضحية الاحتلال بالتكلم، عمليا، النقاشات من النوع الذي يذهب إليه المعرض تجري طوال الوقت، من دون حاجة للفرض والإكراه، الخداع والترويج الشخصي الدعواني».

إن مثل هذه الأفعال التي قام بها البيئالي في سخنين والمعرض في قضاء العطرص الجديد في جنوب تل أبيب «تدوس بفظاظة جلفة إرادة الفنانين المعروضين بعدم عرض أعمالهم في إسرائيل، انطلاقا من موقف

«مركز الفن والسياسة».

المجلة تستعيد محاولة سابقة لفرض عرض أعمال لفنانين عرب دون موافقتهم بل بالرغم منهم، فتكتب: «قبل سنة واحدة فقط افتتح البيئالي المتوسطي الثالث في سخنين. هناك أيضا سعى القيمين إلى عرض أعمال لفنانين من العالم العربي، بدون علمهم ولا موافقتهم، انطلاقا من رؤية مفادها أن مثل هذا العرض لا يشكل إمكانية وأردة لفنانين كثر، سواء بسبب الظروف السياسية في مكان سكنهم، أو بسبب النظام الإسرائيلي المحتل والقمعي، أو بسبب قيم المجتمعات التي ينتمون إليها. هناك أيضا حاول المنظومون استخدام حملة BDS (المقاطعة الاقتصادية والثقافية الدولية لإسرائيل) لفرض إنتاج علاقات عامة للمعرض، فعرضوا أنفسهم كضحية لوضعية شسوائية ليست متعلقة بهم، وبرورا أفعالهم بناويهم الحسنة. يومها أيضا ثارت معارضة جماهيرية حادة وغضب شديد على هذه الفعلة الحقيرة».

وفي مقارنة مع المعرض قيد البحث، تقول افتتاحية التحرير: «لكن هناك (في بيئالي سخنين) على الأقل لم يفاخر المنظومون بفعلة السرقة وعرضها كخطوة ثورية ولا بالتجاهل لفظ الإرادة الفنانين كفعل تعزيز واقع من التعاون والحوار في الشرق الأوسط، واقع بدون حروب واحتلال، عالم بدون حدود». على حد قول منظمي معرض «فنون عربية مسروقة». في حالة سخنين تم استعادة الأعمال من مجموعة FRAC وتم إنزالها حين طلبت المجموعة الفرنسية ذلك، وفي ضوء طلب الفنانين إلغاء الإغارة حين علموا بعرض أعمالهم في إسرائيل خلافا لإرادتهم وبدون علمهم، بل إن أحد الفنانين ذهب إلى حد الادلاء بمقابلة لصحيفة «هآرتس» شرح فيها الأضرار التي قد يتعرض لها نتيجة لهذا التلاعب بالعلوم. يومها كتبنا، وكتب كثير من آخرون، حول الأضرار الممكنة التي قد تلحق نتيجة هذه الفعلة بفنانين ومبدعين وكذلك بنشاطات رفض،

لم يتوقع الإعلام الإسرائيلي صفحاته وأقسامه الثقافة بما يكفي أمام عرض الأعمال العربية المسروقة في تل أبيب، بالرغم من إرادة أصحابها. بل إن أحد النقاد في صحيفة «هآرتس»، التي تملك صوتا رزينا مختلفا عن سائر الإعلام المهيمن، ركز في مقالة تناولت المعرض «القرصاني» على السبيل البديلة الكفيلة بعرض الأعمال كفعل لاسلطوي بدلا من الظهور بمظهر السارق. وقدم الناقد بعض النصائح كي تكون السرقة متماهية مع الفعل الفني الذي يتجاوز الحدود والمعايير. وهو نفسه لا يدرك أنه يتحدث من داخل حيز الهيمنة.

لكن عددا قليلا من المواقع والمجلات الفنية المستقلة خرج بمواقف واضحة تدين فعل السرقة ومحاولة الاستعراض بأن ما حدث هو إقدام على فعل سياسي راديكالي، ولعل أحد أبرز الردود كان للمجلة الفنية الإلكترونية «توهو»، التي نشرت مقالا وقلته هيئة تحريرها قالت فيه إن «فنون عربية مسروقة» هو «معرض ملوث بالفظاظة، الجهل، الشخف والخداع. ومنظموه يدوسون بجلافة إرادة الفنانين المعروضين بعدم عرض أعمالهم في إسرائيل» وأكدت أن «عضوات وأعضاء هيئة تحرير توهو يرفضون صوتهم ضد هذه الفعلة الانتهازية التي تجري تحت قناع التنوير والحوار».

محاولة سابقة لفرض عرض أعمال لفنانين عرب بالرغم من إرادتهم

المجلة الفنية المستقلة التي تستقر في تل أبيب وتصدر بثلاث لغات: العربية والعربية والانجليزية كتبت: نشهد في السنوات الأخيرة ظاهرة: أشخاص ينشطون في حقل الفن وسط دوس حقوق فنانين ومواطنين، تحت قناع التنوير والحوار. نحن ندعو أفراد المجتمع الفني في إسرائيل إلى عدم التعاون مع مثل هذه الأفعال. ونجد أنفسنا ملزما بتناول هذه الظاهرة مرة أخرى اليوم، في ضوء معرض «فنون عربية مسروقة»، الذي افتتح مؤخرا في

قريبا عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

التحولت الحكم العسكري في الداخل
الواقع، الآفاق والتحديات

تحولات الحكم العسكري
في الضفة الغربية

خالد عنبتاوي

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي